2024-09

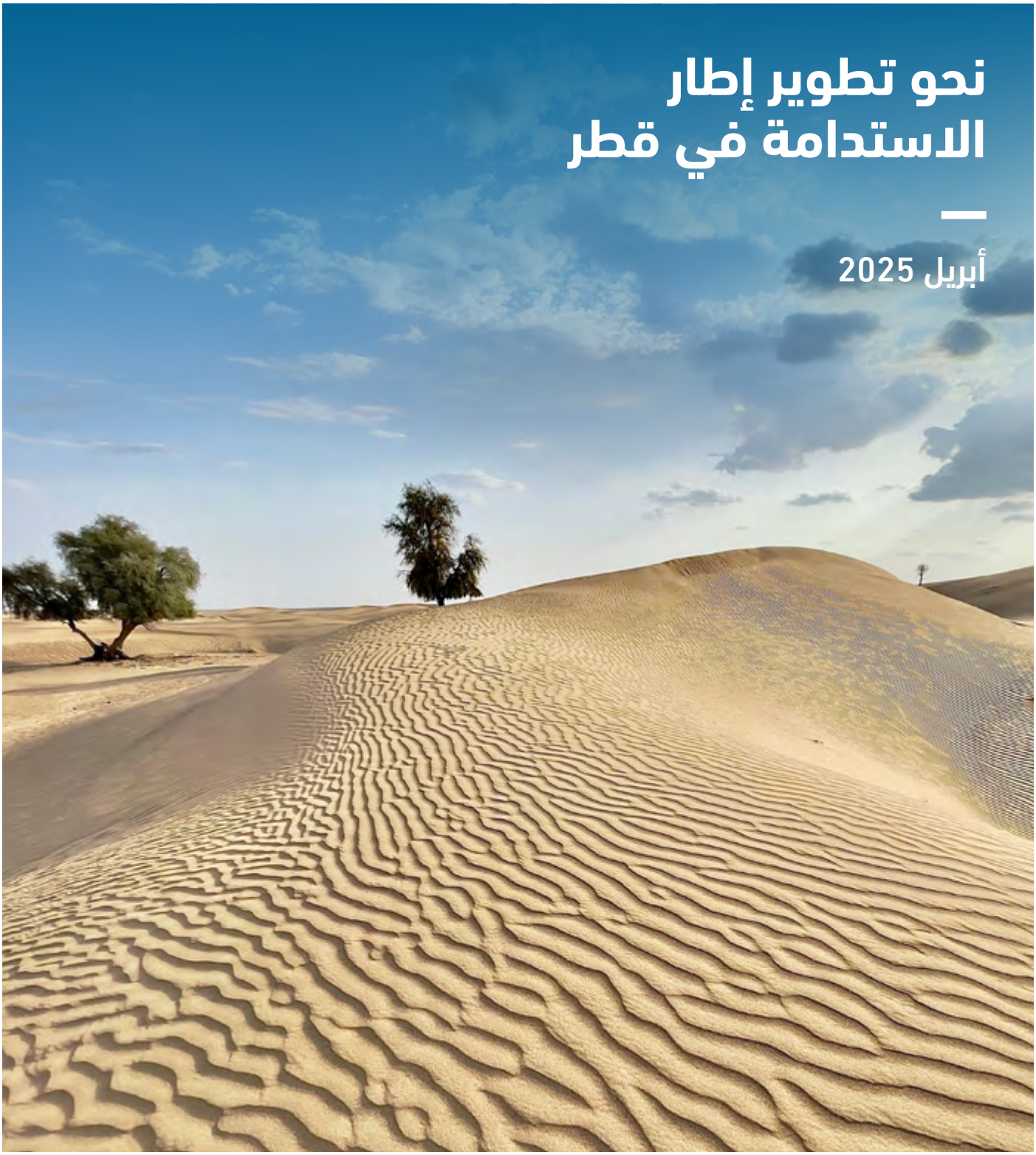

نحو تطوير إطار الاستدامة في قطر

أبريل 2025

إرثنا
earthna
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

نحو تطوير إطار
الاستدامة في قطر

المُؤلِّف الرئيسي
الدكتور ماثيو أغاروالا

المدير المُؤسِّس، "ويلث فاير إيكونوميكس"
كرسي "بينيت" للتمويل المستدام، معهد بينيت للابتكار وتسريع السياسات

نبذة عن إرثنا

مَركَز إرثنا لمُستقبَل مستدام (إرثنا) هو مُنظَّمة غير ربحية أنشأتها مُؤسَّسة قطر مختصة بإقرار السياسات، وإجراء الأبحاث، والعمل الدعوي لتعزيز وتمكين الجهود الرامية للوصول إلى نَهج مُنسَّق لتحقيق الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والازدهار.

يعمل إرثنا على تسهيل جهود وإجراءات الاستدامة في قطر وغيرها من البلدان الحارة والجافة بالتركيز على أطر الاستدامة، والاقتصادات الدائرية، والانتقال في أنظمة الطاقة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي والنظم البيئية، والمدن والمباني والمنشآت، والتعليم، والأخلاق، والإيمان. يعمل إرثنا على تعزيز التعاون، والابتكار، والتغيير الإيجابي من خلال الجمع بين الخبراء الفنيين، والأكاديميين، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والشركات والمجتمع المدني.

باستخدام مقره - المدينة التعليمية – كمنصة اختبار، يقوم إرثنا بتطوير وتجربة حلول مستدامة وسياسات قائمة على الأدلة لدولة قطر والمناطق الحارة والجافة. تلتزم المُنظَّمة بالجمع بين التفكير الحديث والمعارف التقليدية، مما يساهم في رفاهية المجتمع من خلال خَلْق إرث من الاستدامة في بيئة طبيعية مزدهرة. لمزيد من المعلومات عن إرثنا وللاطلاع على أحدث مبادراتنا، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.earthna.qa

جدول المحتويات

	المُلخَّص التنفيذي	**06**
1	**مُقدِّمة**	**08**
2	**الاستدامة وإطار الثروة الشاملة**	**14**
2.1	مكونات الثروة الشاملة	14
2.2	كيف تبني الثروة الشاملة الاستدامة	15
2.3	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والثروة في قطر	17
3	**تطبيق إطار الثروة الشاملة في قطر**	**19**
3.1	قياس وتقييم الثروة الشاملة في قطر	19
3.2	التغيير في نصيب الفرد من الثروة هو ما يُعتدّ به في تقييم الاستدامة	22
4	**ثروة قطر الشاملة بشكل متعمق**	**26**
4.1	رأس المال الطبيعي في قطر	26
4.2	النمو من رأس المال الطبيعي إلى الثروة الشاملة	28
5	**المقارنة المعيارية لثروة قطر**	**32**
6	**النتائج**	**36**
	المَراجع	**38**

فريق إعداد التقرير

نهال محمد الصالح
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتور غونزالو كاسترو دي لا ماتا
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتور أليكس أماتو
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتور معز علي
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

سيلفي معلوف
مكتب الرئيس التنفيذي، مؤسسة قطر
الدوحة، قَطَر

الدكتور مارسيلو كونتيستابيل
معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، جامعة حمد بن خليفة، مؤسسة قطر
الدوحة، قَطَر

هيئة التحرير

الدكتور سعود بن خليفة آل ثاني
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتورة منى مطر الكواري
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتور رضوان بن حمادو
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتور غونزالو كاسترو دي لا ماتا
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

سيباستيان تيربوت
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتور معز علي
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

إرثنا 2025 ©
صندوق بريد: 5825، الدوحة، قطر
تيليفون: 0242 4454 (974+)، الموقع الإلكتروني: www.earthna.qa

PI: SFCE-2024-006

الوصول المفتوح، أُصدِر هذا التقرير بموجب شروط الترخيص الدولي لمؤسسة المشاع الإبداعي ("Creative Commons") 4.0 (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)، والذي يسمح بأي حال من الأحوال باستخدام غير تجاري، أو المشاركة والتوزيع والاستنساخ بأي وسيلة أو تنسيق، طالما تُقدِّم الإسناد المناسب للمؤلف (أو المؤلفين) الأصليين والمصدر، وتقديم رابط إلى ترخيص لمؤسسة المشاع الإبداعي ("Creative Commons")، وبيان إذا تم تعديل المواد المرخصة. لا يحق لك بموجب هذا الترخيص نشر مواد مُعدَّلة مستمدة من هذا التقرير أو أجزاء منه.

يفترض الناشر، والمؤلفين، والمحررين أن النصائح والمعلومات الواردة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة من تاريخ النشر. لا يُقدِّم الناشر، ولا المؤلفون، أو المحررون ضماناً، صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بالمواد الواردة هنا أو بأي أخطاء أو سهو يمكن أن يكون قد حدث. سيظل الناشر طرفاً محايداً في الدعاوى القضائية المتعلقة بالخرائط المنشورة والانتماءات المؤسسية.

المُلخَّص التنفيذي

إن سعي قطر لتحقيق التنمية المستدامة منصوص عليه بوضوح في رؤيتها الوطنية 2030. يسعى هذا المخطط الطموح إلى تحويل قطر إلى مُجتمَع قادر على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التوازن الدقيق يتطلب تعزيز إطار يُوجِّه طموحات ورؤية قطر نحو استخدام الموارد المتجددة واعتماد الأدوات والوسائل الفعّالة على نحوٍ أكثر استدامة. تمتلك قطر ثروة فريدة من الموارد الطبيعية غير المتجددة. بقدر ما تتيحه تلك الثروة من فرص، تُشكِّل أيضًا تحديات أمام تحقيق تنمية مستدامة. إن قطر واحدة من أعلى بلدان العالم من حيث نصيب الفرد من الموارد الطبيعية غير المتجددة، والتي يُمكِن بدورها أن تَدعَم الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية والتعليم والصحة. إن بيئة قطر الحارة والقاحلة ومساحتها المحدودة ومواردها المائية الشحيحة تسلط الضوء على أهمية اللجوء إلى الأساليب المُبتكَرة والتعاون الدولي لضمان إدارة مواردها بشكل مستدام. ففي ظل اقتصاد قطر المفتوح، سيتأثر الرفاه المعيشي نحو التيارات العالمية في إدارة تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

يُقدِّم هذا التقرير مفهوم «الثروة الشاملة» كنهج يُمكِن لقطر أن تسترشد به لتحقيق طموحاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة. هناك العديد من الاعتبارات المهمة التي يجب على صانعي السياسات الالتفات إليها عند التعامل مع اقتصاديات الثروة الشاملة. أولًا، يتطلب تحقيق الاستدامة التركيز على التغييرات في الثروة بدلًا من الدخل وحده. ثانيًا، يجب تعريف الثروة على نطاق واسع بحيث تشمل رأس المال الطبيعي والبشري والمادي. أخيرًا، تُمثِّل الإحصاءات الدقيقة وبيانات الحسابات القومية أمرًا حاسمًا لرصد التغيرات في الثروة بمرور الوقت.

بالنظر إلى ثروة قطر من الموارد الطبيعية واعتمادها على التجارة، يجب مراعاة تحقيق الاستدامة في سياقها المحلي والدولي الفريدين. يتوافق هذا التفكير بشكل متزن مع مبادئ الثروة الشاملة التي تدعو إلى إدارة الموارد بشكل مسؤول، والتنمية المجتمعية، والحفاظ على رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة.

إن رحلة قطر نحو مستقبل مستدام، كونها دولة تنعم باحتياطيات كبيرة من الغاز ومستوى معيشي مرتفع، يتوقف على قدرتها على إدارة ثروتها بشكل فعال. تتجاوز اعتبارات نظام حساب الثروة الدقيق المقاييس الاقتصادية التقليدية عن طريق تقييم الموارد الطبيعية، ورأس المال البشري، والرفاه الاجتماعي جنبًا إلى جنب مع الأصول المالية. يُمكِّن هذا المنظور صناع السياسات وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة تعطي الأولوية للازدهار طويل الأجل على حساب المكاسب قصيرة الأجل.

يُقدِّم هذا التقرير فهمًا شاملًا لكيفية جَعْل مفهوم الثروة الشاملة حافزًا من خلال دراسة أفضل الممارسات الدولية واستخلاص رؤى من علم الاستدامة ودمج وجهات نظر أصحاب المصلحة من ذوي الخبرة، مما يُوفِّر أداة تساعد صناع السياسات على تحقيق تطلعات رؤية قطر 2030 وما بعدها.

بَعد وضع إطار عمل للاستدامة باستخدام مبادئ الثروة الشاملة، يُقيِّم التقرير وَضْع قطر بحسب المعايير الدولية. يَعتمد التقييم على برنامج البنك الدولي الرائد «الثروة المتغيرة للأمم» الخاص بنظام وبيانات حساب الثروة الشاملة (البنك الدولي 2021) والذي يتضمن بيانات من أطول برنامج لقياس الثروة في العالم ويغطي مجموعة واسعة من الدول، ولذا فهو مفيد لدراسة اتجاهات الدول بمرور الوقت وإجراء المقارنات العامة بينهم.

على الرغم من وجود بعض القيود على تَوافُر البيانات العالمية، يُقدِّر هذا التقرير المكونات المختلفة لثروة قطر بناءً على برنامج ثروة الأمم المتغيرة للبنك الدولي (البنك الدولي 2021) ويُحدِّد الثروة الإجمالية على أنها مجموع قيمة الأصول التالية[1]:

- **رأس المال الطبيعي المتجدد،** بما في ذلك الغابات (الأخشاب ومهام النُظُم البيئية)، وأشجار المانغروف، ومصائد الأسماك، والأراضي الزراعية (الأراضي المحصولية والمراعي)، والمناطق المحمية. في عام 2018، بَلَغ نصيب الفرد من رأس المال الطبيعي المتجدد في قطر 1118 دولار أمريكي، وهو ما يعادل 0.12% من نصيب الفرد من الثروة.
- **رأس المال الطبيعي غير المتجدد،** بما في ذلك مخزون الوقود الأحفوري (النفط، والغاز الطبيعي، والفحم) و10 من المعادن والفِلزّات[2]. في عام 2018، بَلَغ نصيب الفرد من رأس المال الطبيعي غير المتجدد في قطر 304561 دولار أمريكي، وهو ما يعادل 33% من نصيب الفرد من الثروة.
- **رأس المال المُنتَج،** بما في ذلك الآلات والمنشئات والمعدات والأراضي في المناطق الحضرية. في عام 2018، بَلَغ إجمالي نصيب الفرد من رأس المال المُنتَج في قطر 273 ألف دولار أمريكي، أي 30.2% من إجمالي ثروة قطر للفرد.
- **رأس المال البشري،** بما في ذلك المعارف والمهارات والخبرات المتجسدة في القوى العاملة. يقدِّر رأس المال البشري قيمة الدخل المتوقع أن تكسبه القوى العاملة الحالية في المُستقبَل على مدى حياتهم. ويُصنَّف ذلك حسب الجنس والوضع الوظيفي (الموظفون وذوي الأعمال الحرة). في عام 2018، بَلَغ نصيب الفرد من رأس المال البشري في قطر 200 ألف دولار أمريكي، وهو ما يعادل 22.2% من إجمالي ثروة قطر للفرد.
- **صافي الأصول الأجنبية،** يشمل حافظة الأوراق المالية وسندات الدين والاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس الأموال المودعة في دول أخرى. في عام 2018، بَلَغ صافي نصيب الفرد من الأصول الأجنبية في قطر 124 ألف دولار أمريكي، أي 13.8% من حجم إجمالي ثروة الفرد في الدولة.

في الختام، يُقدِّم التقرير التوصيات التالية:

01	دمج إطار الثروة الشاملة لدعم عمليات صُنْع القرارات الاستراتيجية. تكمن قوة نهج إطار الثروة الشاملة في تحقيق الاستدامة والاستفادة من التعزيز من أهمية رأس المال الطبيعي والبشري والمادي للوصول إلى رؤية قطر 2030.
02	الاستفادة من القدرات الحالية للمكتب الإحصائي الوطني القطري لتطوير حسابات الثروة المحلية، وفقًا للمبادئ التوجيهية لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية التابع للأمم المتحدة، سيساعد في توفير تحليلات أكثر تفصيلًا وعمقًا عن ثروة قطر.
03	كما هو منصوص عليه في رؤية قطر الوطنية 2030، وَضْع قواعد مالية تتبع "قاعدة هارتويك" لإعادة استثمار عائدات الموارد في أشكال بديلة من الثروة، حيثما أمكن ذلك، بما في ذلك رأس المال البشري، ورأس المال الطبيعي المتجدد (داخل قطر وخارجها)، ورأس المال المُنتَج كجزء من استراتيجية تنويع شاملة.
04	المشاركة بفاعلية في السعي لتحقيق الاستدامة العالمية والحفاظ على رأس المال الطبيعي لضمان حماية وإصلاح النظم البيئية الحيوية، ومناطق إنتاج الأغذية، والمناطق ذات التنوع البيولوجي عالميًا.

[1] لاحِظ أن القيم المعروضة هنا تستند إلى طريقة التقييم التي يتبعها البنك الدولي ومجموعات البيانات المتاحة دوليًا. ستختلف النتائج عن البيانات الفعلية للدولة، خاصة فيما يتعلق بقيمة احتياطيات الغاز في قَطَر.

[2] تجدر الإشارة إلى أن طبقات المياه الجوفية في قَطَر تعتبر أصولًا مهمة غير متجددة. وهي كذلك بسبب انخفاض معدل إعادة الملء. ستشمل الحسابات الكاملة لرأس المال الطبيعي في قَطَر هذه الأصول، لكنها غير مدرجة في تقرير الثروة المتغيرة للأمم الصادر عن البنك الدولي.

1. مُقدِّمة

يُعتَبر النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية من الأولويات القصوى للحكومات ورؤساء الشركات في جميع أنحاء العالم. يُوضِّح هذا التقرير إمكانية تَوافُق كلاهما، بشرط تحديد طبيعة النمو المطلوب بوضوح. فمن الممكن تحقيق نمو الدخل على المدى القصير باستنفاذ الأصول: أي زيادة الاستهلاك دون الحفاظ على رأس المال الذي يَعتمِد عليه ذلك الاستهلاك. لكن استنفاذ رأس المال استراتيجية غير مستدامة وسيؤدي في النهاية إلى تآكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. بدلاً من ذلك، يُمكِن أن يؤدي التركيز على القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتعزيزها إلى تحقيق رخاء مستدام يمتد لأجل غير مسمى في المستقبل. إن اقتصادات الثروة الشاملة تُحوِّل من تركيز الأداء الاقتصادي على الدخل (أي الناتج المحلي الإجمالي السنوي) إلى الثروة (أو رأس المال)[3].

تتكون القدرة الإنتاجية للاقتصاد من أنواع متعددة من رأس المال: البنية التحتية المادية، وصحة ومهارات السكان، والتماسك الاجتماعي، ومعرفة وكفاءة المؤسسات بما في ذلك سيادة القانون، والموارد الطبيعية، والمناخ المستقر والنظم البيئية الصحية. تشكل هذه الأصول مجتمعة الثروة الشاملة للاقتصاد. تُحدِّد التغييرات في هذه الثروة بمرور الوقت مدى استدامة التنمية الاقتصادية، لذا فهي مؤشرات اقتصادية حاسمة للحكومات والشركات والمستثمرين على حد سواء.

يُعرِّف هذا التقرير مفهوم الثروة الشاملة في سياق قطر. فهو يقدم نظامًا واضحًا لإدارة الثروات لتحقيق الاستدامة ويلخص مدى تغير الثروة - وبالتالي الاستدامة - في قطر بمرور الوقت. كما أن وَضْع قطر الفريد كمُورِّد رئيسي للوقود الأحفوري له آثار مهمة على قياس مدى الاستدامة في ظل اقتصاد يتسم بالعولمة بشكل متزايد. وفقًا لأحدث تقديرات البنك الدولي، نما نصيب الفرد من الثروة الشاملة في قطر بنسبة 58% من عام 1995 إلى 2018، مدفوعًا بزيادة في احتياطيات النفط والغاز بنسبة 320%، وزيادة في رأس المال المُنتَج بنسبة 99%، وزيادة في رأس المال البشري بنسبة 79%. ومع ذلك، وخلال نفس الفترة، انخفض رأس المال الطبيعي المتجدد بنسبة 71% (بحسب البنك الدولي 2021). على الرغم من أن هذه التغييرات قد زادت بشكل كبير من نصيب الفرد من الثروة إلا أن الاتجاهات الدولية الرئيسية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة والتسارع لتحقيق أهداف اتفاق باريس، يُمكِن أن تُغيِّر بشكل كبير مستقبل الثروة - وبالتالي قصة الاستدامة - في قطر

يُحدِّد هذا التقرير ثلاث ركائز رئيسية لتحقيق الاستدامة في قطر، كما هو مُوضَّح في رؤية قطر 2030. الأولى، ضمان إعادة استثمار العائدات المتولدة من الموارد غير المتجددة في أشكال بديلة من الثروة مثل رأس المال الطبيعي المتجدد، والبنية التحتية والمرافق المُنتِجة، والصحة والمهارات البشرية. يُمكِن أن يَكون جزء من هذا الاستثمار محليًا، ولكن يُمكِن تحقيق أكبر فائدة إيكولوجية للريال الواحد من خلال الأسواق الدولية للأرصدة الطبيعة لا سيما في مجال رأس المال الطبيعي المتجدد مثل التنوع البيولوجي والنظم البيئية. يُعرَف هذ النوع من الاستثمار باسم قاعدة هارتويك، وهو مبدأ تأسيسي في اقتصاديات الاستدامة التي أقرها وأيدها العديد من الحائزين على جائزة نوبل.

تستلزم الركيزة الثانية دراسة الاستدامة في قطر من المنظورين المحلي والدولي. ذلك لأن ثروة قطر من النفط والغاز أكبر بكثير من الطلب المحلي، وبالتالي فإن قيمتها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالطلب الدولي. عليه، يتعين على قطر أن تولي اهتمامًا وثيقًا للاتجاهات المتغيرة في الطلب الأجنبي عند تقييم قيمة الاحتياطيات المحلية. يُمكِن أن ترتفع الأسعار مع خَفْض الدول الأخرى للإنتاج (مما يقلل الإمدادات العالمية) أو في حال أصبح الغاز وقودًا انتقاليًا يحل محل الفحم (علي وآخرون 2023). يُمكِن أيضًا للأسعار أن تنخفض مع تزايد المنافسة مع مصادر الطاقة المتجددة وانخفاض الطلب على الوقود الأحفوري. لذا ففي نهاية المطاف، يَظل مبدأ الحفاظ على مجموعة أصول متنوعة أحد الاعتبارات الهامة لمعظم الدول. إن الجهود العالمية التي تدفع للتغيير بموجب اتفاق باريس تطرح تحديات وفرص بالنسبة للقيمة المستقبلية لاحتياطيات الغاز الطبيعي، بينما تُركِّز قطر على موازنة دورها في أسواق الطاقة العالمية مع التزامها بالاستدامة. فلأول مرة على الإطلاق، دعا النص النهائي للمؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد مؤخرًا في دبي بالإمارات العربية المتحدة إلى «الابتعاد عن الوقود الأحفوري في أنظمة الطاقة» مما يمثل تحولًا في الخطاب العالمي المتعلق بالوقود الأحفوري بما في ذلك الغاز الطبيعي. أما بالنسبة لرأس المال الطبيعي المتجدد، فمن المؤكد أن سكان قطر المتزايد عددهم وثراءهم بشكل مضطرد سيستفيدون من سلامة التربة، ومصائد الأسماك، وإمدادات المياه العذبة، والمناخ المستقر على الصعيدين المحلي والدولي. كما تُشكِّل التجارة الدولية وسيلة رئيسية يُمكِن من خلالها تخفيف الضغوط على الموارد المحلية.

الركيزة الأخيرة هي مبدأ أن الاستدامة في قطر لن تتحقق بمحض الصدفة. ستكون هناك حاجة إلى مراقبة دقيقة للمخزون الشامل من رؤوس الأموال الطبيعية والمادية والبشرية والاجتماعية. يَعتمِد هذا التقرير على إطار الثروة المتغيرة للأمم الصادرة عن البنك الدولي (2021) للحصول على بيانات عن هذه الأصول. بيد أن الإحصاءات الاقتصادية التي تُصدِرها وتملكها المكاتب الإحصائية المحلية تبقى المراجع المفضلة دائمًا لأن هذه الوكالات الإحصائية يُمكِنها الوصول إلى مصادر بيانات أكثر دقة وأعلى جودة. يُشجِّع هذا التقرير على تطوير إحصاءات الثروة المحلية بما في ذلك حسابات رأس المال الطبيعي.

[3] يتم استخدام الدخل والناتج المحلي الإجمالي بالتبادل في هذا التقرير.

يتناول هذا التقرير السؤال التالي: ماذا تعني الاستدامة لدولة مثل قطر؟

تتطلب الاستدامة الحفاظ على موارد الاقتصاد، أو بشكل مكافئ ألا تنخفض القيمة الإجمالية للأصول الطبيعية والبشرية والمادية والاجتماعية بمرور الوقت. ماذا يعني ذلك لدولة مِثل قطر، حيث تهيمن الموارد غير المتجددة (النفط والغاز) على الاقتصاد وحيث النظم البيئية الصحراوية غير كافية لدعم تزايد التعداد السكاني؟ يُقدِّم هذا التقرير مفهوم الثروة الشاملة كإطار جديد لفهم الاستدامة في قطر ويسوق الحجة ليقول بأن الاستدامة ممكنة إذا أعيد استثمار عائدات النفط والغاز بعناية داخل وخارج الدولة في أشكال بديلة من رأس المال. تضع رؤية قطر الوطنية 2030 خارطة طريق طموحة لتنمية الدولة عبر قطاعات متعددة. تُعدُّ رؤية قطر الوطنية 2030 وثيقة ديناميكية تقر في مبادئها بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة. فتُسلِّط الضوء على أهمية تقليل الاعتماد على الصناعات الهيدروكربونية (رؤية قطر الوطنية 2030، ص 33) وتَذكُر بوضوح أن « قطر ستلبي احتياجات الجيل الحالي وتحافظ على احتياجات الأجيال المقبلة» (رؤية قطر الوطنية 2030، ص 9).

تم تطوير استراتيجيات التنمية الوطنية في قطر لدعم الطموحات التي حددتها رؤية قطر الوطنية 2030. إن المشاريع والمبادرات المخطط تنفيذها من شأنها أن تؤدي بالفعل إلى نمو الاقتصاد ودعم الأهداف الرامية إلى تنويعه. مع ذلك، قد يكون لتلك المشاريع آثار بيئية غير مقصودة، بما فيها اضطراب الموائل وتغيير استخدام الأراضي. في ضوء ذلك، حددت استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في قطر (2024-2030) أهدافًا بيئية دقيقة بما فيها الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأهداف لحماية الأراضي والمناطق البحرية، واستعادة الموائل الطبيعية المتدهورة، والحد من استخراج المياه الجوفية، وزيادة كبيرة في قدرة إنتاج الطاقة المتجددة.

من المرجح أن يتضمن تنفيذ وتطوير الاستراتيجيات المستقبلية تعديلات مستمرة لضمان التوافق مع مبادئ الاستدامة وأفضل الممارسات العالمية. ويُمكِن لمبادئ الثروة الشاملة التي تُطبِّق رؤية شمولية لرأس المال أن تُساعِد أيضًا في توفير نهج منسجم مع مبادئ الاستدامة والأهداف البيئية المنصوص عليها في استراتيجية التنمية الوطنية في قطر.

إن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل القيود التي تفرضها النظم الطبيعية للأرض لتجديد وإصلاح نفسها هو التحدي الأبرز في عصرنا. لقد وُضِعت الاستدامة على رأس جداول أعمال الحكومات، والاقتصاديون، وعلماء البيئة، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية بما في ذلك البنك الدولي والأمم المتحدة.

بالرغم من أن الاهتمام بالاستدامة موضع ترحيب، إلا أن الاستراتيجيات المتماسكة والقابلة للتنفيذ لتحقيقها قليلة. إن البصمة البيئية أداة مفيدة لفهم تأثير الأفراد، والشركات، والدول بأكملها على النظم البيئية للأرض ولكنها بالرغم من ذلك لا تخبرنا عن مجالات الاستثمار لتعزيز الاستدامة. يُقدِّم إطار عمل الاقتصاد الدائري تغييرًا مهمًا في العقليات، حيث يحول استخدام الموارد من عملية خطية تقوم على «الاستخراج ثم الاستهلاك ثم التخلص من النفايات» إلى نظام دائري يقوم على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. لكنه لا يُوضِّح كيف ينمو الاقتصاد أو كيف تساهم التغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك بمرور الوقت في الازدهار الاقتصادي والرفاه.

يَستند هذا التقرير إلى أكثر من نصف قرن من الأبحاث الاقتصادية لتقديم إطارٍ متماسك اقتصاديًا، وسليم بيئيًا، ويُمكِن قياس مؤشراته التجريبية لتقييم استدامة الدول. يرتكز التقرير كذلك على مفهوم الثروة الشاملة، ويُوفِّر سلسلة من القواعد الواضحة لإدارة الثروات، ويَعرض أمثلة ونماذج سابقة للإحصاءات والاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية من جميع أنحاء العالم.

لكن، ما هي الثروة الشاملة؟

أفضل طريقة لوصفها سيكون من خلال هذا التشبيه البسيط. تخيل أنك تدير مخبزًا. يَعتمد حجم الفطيرة التي يمكنك إنتاجها غدًا على المكونات الموجودة في مخزن المؤن. إذا نفدت المكونات، فستكون فطيرة الغد أصغر. إن مفهوم الثروة الشاملة يقول بأن الاقتصادات تعمل بنفس الطريقة تمامًا بناءً على الأبحاث التي أجراها الحائزين على جائزة نوبل جيمس توبين، وبيل نوردهاوس، وبوب سولو، وكين آرو، وجو ستيجليتز، وأمارتيا سين وبمساهمات مؤثرة من البروفيسور سير بارثا داسغوبتا. (ستيجليتز وآخرون 2010؛ أرو وآخرون 2012؛ أتكينسون وآخرون 2014؛ داسغوبتا 2021).

يَعتمِد الرخاء الاقتصادي - أو حجم الفطيرة كما في المثال - على مخزون المكونات في المخزن الاقتصادي. تُعرّف هذه المكونات بالأصول الرأسمالية وتشمل رأس المال المادي والبشري والطبيعي والاجتماعي، بما يتوافق بشكل جيد مع هيكل رؤية قطر الوطنية 2030. تُحدِّد هذه المكونات الاقتصادية مجتمعة ما يُمكِن للاقتصادات تحقيقه. فعندما نستثمر فيها، من خلال تحسين البنية الأساسية ورفع مستوى التعليم والمهارات والحفاظ على النظم البيئية وإعادة إحيائها وبناء الثقة في الناس والشركات والحكومات، فإننا نملأ المخزن الاقتصادي وبالتالي يصبح اقتصادنا قادرًا على تحقيق مستوى أعلى من الرخاء في المستقبل. لكن عندما نستنزف هذه الأصول وندمرها فإننا نداهم مخزن المؤن، وعليه ستنخفض مستويات المعيشة في المستقبل (أغاروالا وآخرون. 2020; أغاروالا وزنغيليس 2020).

تكشف هذه العلاقة بين مخزون الأصول والازدهار المستقبلي عن قاعدة أساسية في إدارة الثروات لضمان الاستدامة: يجب ألا تتقلص الثروة الشاملة (أي مخزون الأصول في مخزننا الاقتصادي) بمرور الوقت (أرو وآخرون 2012). من خلال قياس تَغيُّر مخزون رأس المال الطبيعي والمادي والاجتماعي والبشري والمعرفي كل عام، يُمكِننا تحديد ما إذا كنا نحافظ على الثروة أو نستنزفها.

تتمثل الميزة الرئيسية للثروة الشاملة في أنها تُمكِّن النماذج والبيانات الاقتصادية على الاعتماد على الموارد الطبيعة. يُعدُّ هذا خروجًا كبيرًا عن اقتصاديات القرن العشرين، حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الأهم وكانت «البيئة» تُعتَبر موردًا غير محدود. في حين أدى نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسينات غير مسبوقة في ظروف معيشة البشر، فإنه جاء أيضًا بتكلفة مناخية وبيئية كبيرتين أغفلتهما الإحصاءات الاقتصادية السائدة.

لقد أظهر ارتفاع درجات الحرارة والأوبئة العالمية وفقدان النظم البيئية الحيوية أن الطبيعة ليست مَوردًا «غير محدود» وأن الاقتصاد في واقع الأمر جزء من العالم الطبيعي وليس العكس. لذا، فإن الثروة الشاملة تجبرنا على تقييم المجموعة الأوسع من الأصول التي تعتمد عليها الاقتصادات، بما فيها الطبيعة.

إن تبني نهج الثروة الشاملة لتحقيق الاستدامة ينطوي على عدة تحديات. فتحديد وقياس وتقييم الأصول التي لا تُقدَّر بثمن واضح في السوق ليس بالأمر السهل على الإطلاق. كما أن هناك اعتبارات أخلاقية يجب النظر فيها أيضًا. على من تقع المسؤولية عن انبعاثات الغازات الدفيئة على طول سلسلة التوريد العالمية؟ هل ينبغي أن تقع على الدول التي تَستخرِج الوقود الأحفوري أم على تلك التي تحرقه أم على تلك التي تستهلك السلع والخدمات التي تنتجها؟ جميعها أسئلة دائرة في مجالات الاقتصاد والمحاسبة، ومناقشات جارية بين البنك الدولي والأمم المتحدة. سيَكون لتسوية تلك المناقشات آثار مهمة على الاستدامة في قطر والعالم.

هل يتوافق النمو غير المحدود مع الاستدامة؟

هناك جدل كبير في الاقتصاد وعلوم البيئة والصحافة الشعبية حول إمكانية التوفيق بين النمو والاستدامة. يرى البعض أن المسار الوحيد المستدام بيئيًا هو تقليص الاقتصاد عمدًا أو "تقليص نموه". بينما يقترح آخرون أنه سيتم التوصل إلى حلول تكنولوجية لمعالجة أي آثار سلبية للتغير البيئي. بالرغم من الآراء المتيقنة من جميع الأطراف، فإن هذه المناقشات غالبًا ما تفتقر إلى الدقة الاقتصادية والأدلة التجريبية. في هذا الإطار، تُوفِّر اقتصاديات الثروة الشاملة رؤية أوضح لهذه القضايا.

إن السؤال الذي لابد من الإجابة عليه (ولكن غالبًا ما يتم تجاهله في المناقشة حول تأييد ومعارضة النمو) هو "أي نمو؟". فمع وجود استثناءات قليلة، يميل المؤيدون على جانبي النقاش إلى التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس تدفق الدخل المكتسب على مدار العام. ببساطة، إنه حجم الكعكة الاقتصادية. لكن الدخل ليس سوى واحد من العديد من المؤشرات المُحتمَل صحتها لقياس الأداء الاقتصادي. بشكل عام، يُشبِه الناتج المحلي الإجمالي الأرباح السنوية الناتجة عن ثروة الاقتصاد (نوردهاوس وتوبين 1972). فإذا لم يتم الحفاظ على قاعدة الأصول التي تُولد الأرباح، فستكون الأرباح المستقبلية أقل.

إن التركيز على نمو أو تقلص الناتج المحلي الإجمالي فقط يغفل عن النقطة الأساسية. فالتغيير في الثروة هو العامل المهم. إن اقتصاديات الثروة تجبرنا على عدم التفكير في نمو الدخل فحسب، بل على نمو الأصول أو القدرة الإنتاجية أيضًا. إن قياس الاتجاهات في مخزونات رأس المال التي تُشكِّل محفظة الثروة الشاملة من شأنه أن يُسهِّل معرفة ما إذا كان الناتج الاقتصادي يَعود بأرباح مستدامة على الأصول أو ما إذا كان يُدمِّر الأصول لتلبية الاحتياجات الحالية للاستهلاك.

يُقدِّم هذا التقرير مُقدِّمة أولية عن مفهوم الثروة الشاملة ويَنشُر الأدلة الموجودة عن تغيرها في قطر في العقود الأخيرة. الغرض من هذا التقرير أن يكون «ورقة فكرية» مصممة لتحفيز المناقشة بدلاً من أن يُقدِّم مُعالَجة شاملة للموضوع أو أن يعطي الحل النهائي. في الواقع، لقد وجدنا أثناء إعداد هذا التقرير قيودًا على البيانات الدولية المتاحة. وهذا يضيف ثقلاً إلى الحجة القائلة بأن قطر يُمكِن أن تستفيد من تطوير حسابات ثروتها الخاصة لفهم كيفية تغير مخزونها الاقتصادي بشكل أفضل بمرور الوقت ولتوفير رؤى اقتصادية مهمة حول فرص الاستثمار التي من شأنها الاستمرار في دعم الاستدامة.

إن اعتماد نهج اقتصاد الثروة يوفر مزايا متعددة، في مقدمتها أنه:

- يرتكز على التحليل الاقتصادي ويتسق مع الإجراءات الرسمية كتلك المنصوص عليها في تحليلات التكلفة والعائد والمتطلبات الرسمية للقيمة مقابل المال التي تفضلها الأوساط الاستثمارية ووزارات المالية.
- يتوافق مع الأطر الدولية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومعايير المحاسبة الدولية.
- يتماشى مع ازدياد تركيز الحكومات والعامة على حد سواء على رفاه المجتمع.
- يُعتَبر أوسع نطاقًا من البدائل التي تركز فقط على البيئة الطبيعية. فبدلاً من ذلك، يُنظَر إلى ثروات المجتمع كلها باعتبارها «محفظة»، مُقرًا بذلك بأن الأصول تؤثر على بعضها بطرق مهمة. على سبيل المثال، تؤثر البنية التحتية للنقل (كإحدى أنواع رأس المال المادي) على الغازات الدفيئة والانبعاثات الملوثة (رأس المال الطبيعي) وتتأثر بالظواهر الجوية المتطرفة. يجب أن تؤخذ «المحفظة» بأكملها في الاعتبار حتى تكون القرارات فعالة بقدر الإمكان.
- يُعزِّز لشرعيته في الرأي العام لأن المُشارَكة العامة جزء متأصل من العملية. كما تُعدُّ تلك المُشارَكة مهمة لأنها توفر معلومات عن الأصول والأوضاع على أرض الواقع، والتي قد يتم إغفالها لولا تلك المُشارَكة.

2. الاستدامة وإطار الثروة الشاملة

2.1 مكونات الثروة الشاملة

وضعت لجنة بريندتلاند التابعة للأمم المتحدة عام 1987 اختبارًا عالميًا للاستدامة: يجب على الاقتصادات "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (بريندتلاند وآخرون 1987، ص 41). لذا، يتردد صدى هذا المبدأ بشكل مباشر في رؤية قطر الوطنية 2030. بطبيعة الحال، تتخذ التعريفات الأخرى للاستدامة أشكالًا مختلفة – فهناك نماذج كالاقتصاد الدائري واقتصاد الدونات ونماذج تعتمد على الآثار البيئية أو على حدود موارد الكوكب. يُسلِّط كل من هذه النماذج الضوء على جوانب مختلفة من الاستدامة - كالحد من هدر المواد، والتوزيع الأكثر عدلًا لموارد الأرض الطبيعية، وضمان عدم تجاوز النشاط الاقتصادي العالمي لقدرة الكوكب على إصلاح نفسه. لكن أي من هذه المبادئ لا ينفي المبدأ الأساسي الذي مفاده أن الاستدامة تستلزم مَنْح أجيال المُستقبَل القدرة على أن تَكون على الأقل على نفس القدر من الرفاه الذي يتمتع به أجيال الحاضر.

يَدعَم تعريف بريندتلاند للاستدامة استراتيجيةً اقتصاديةً متماسكة ويضع قواعد لمبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية والمساءلة والمرونة. إن قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة تتحدد من خلال القدرة الإنتاجية للاقتصاد الذي ترثه هذه الأجيال. لقد ثَبُت أن القدرة الإنتاجية لأي اقتصاد يتم تحديدها من خلال مخزونه من رأس المال، والذي يتم تعريفه على نطاق واسع بحيث يشمل كافة أنواع رؤوس الأموال التي يُمكِن استخدامها لرفاه البشر كرأس المال المُنتَج/المادي، والبشري، والطبيعي، والاجتماعي، وغير الملموس. ويُعرَّف هذا المفهوم بالثروة الشاملة (داسغوبتا 2021، بولاسكي وآخرون 2015).

الشكل 1. مكونات الثروة الشاملة

المصدر: أغاروالا وآخرون. (2020)

تتكون الثروة الشاملة لأي دولة من العديد من رؤوس الأموال المترابطة عندما تستثمر الحكومات والشركات في البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير، فإنها تعمل على بناء مخزون من رأس المال المادي والبشري والمعرفي. حين يذهب المواطنون العاديون إلى العمل، فإنهم يعتمدون على هذه الأصول - كالبنية التحتية للنقل، ومهاراتهم ومستوى تعليمهم، والهواء النظيف - لإنتاج السلع والخدمات وتوليد الدخل. النقطة المهمة هنا هي أن الاقتصادات تعتمد على مجموعة واسعة من الأصول لتوليد الناتج وتحقيق رفاه البشر. لذا، تستلزم الاستدامة إدارة جيدة للمحفظة بأكملها، يشمل ذلك:

- **رأس المال الطبيعي:** المخزونات والأنظمة البيئية التي تُولّد فوائد للناس، بما في ذلك مهام النظام البيئي والمواد الخام والمناخ المستقر.
- **رأس المال البشري:** صحة السكان ومهاراتهم، وهو المحدد الأساسي لإنتاجية العمل.
- **رأس المال المعرفي:** "أفضل الممارسات" و"طُرُق القيام بالأمور" التي تتراكم وتنشأ من التعلم بالممارسة والتي تُمكِّن من الابتكار في الإدارة والعمليات التجارية. على عكس رأس المال البشري، يُمكِن أن يدوم إلى الأبد.
- **رأس المال المادي[4]:** المعروف أيضًا باسم "رأس المال المُنتَج"، ويشير إلى البنية التحتية والمنازل والآلات والمعدات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **رأس المال الاجتماعي:** الثقة بين الأشخاص، والأعراف الاجتماعية المُشتَرَكة، والانتماء إلى الأحياء وتَماسُك المُجتمَع. إنه الغراء الذي يَربُط المُجتمَعات معًا ويمكِّننا من التغلب على المشاكل لصالح المجتمع - أي القرارات التي تحتاج إلى تنسيق واتفاق العديد من الأشخاص حتى لو كانت منفعتهم الشخصية منها قليلة.
- **رأس المال المؤسسي:** جودة وموثوقية الحوكمة والعلاقات بين المؤسسات والمنظمات.

2.2 كيف تبني الثروة الشاملة الاستدامة

تتمثل الميزة الرئيسية لنهج اقتصاد الثروة في أن الاستدامة ركيزة في مبادئه. يُوفِّر هذا الإطار قاعدة واضحة للاستدامة: يجب ألا تتراجع الثروة الشاملة بمرور الوقت. سنجد أن لهذه القاعدة آثارها المهمة أيضًا. فذلك يعني أن صافي التغير في نصيب الفرد من الثروة هو العامل الأكثر أهمية للاستدامة وليس المستوى الإجمالي للثروة. لذا، تُعتبَر أي مُنظَّمة غنية بالأصول ولكنها لا تَستثمِر بشكلٍ كافٍ في صيانة رأس المال أقل استدامة من مُنظَّمة فقيرة في الأصول ولكنها تعمل على بناء الثروة.

يُوفِّر مصطلح "رأس المال الطبيعي" تشبيهًا قويًا وإطارًا فكريًا مُنظِّمًا لرؤية الطبيعة من وجهة نظر الاقتصاديين. بالنسبة للبعض، تُعتبَر هذه الفرضية مزرية: فهم يؤمنون بأن الطبيعة ليست سلعة. أما بالنسبة للآخرين، فإن التفكير في "الطبيعة كرأس مال" يتيح الفرص لاستخدام أدوات الاقتصاد لمواجهة تحدي الحفاظ على البيئة. إن الدافع الرئيسي للتفكير في الطبيعة من منظور رأس المال الطبيعي بدلًا من "البيئة" هو تنفيذ فهمنا لنظرية رأس المال، وتقييم رأس المال، وإدارة صافي الاستثمارات واستخدام الخدمات الرأسمالية لتحقيق الرفاه للإنسان (بينر وآخرون 2017). لهذا السبب، يشير رأس المال الطبيعي إلى مخزون الأصول البيئية التي يستفيد منها الناس من خلال توليد تدفقات من السلع والخدمات البيئية التي تعزز الرفاه. يشمل هذا المخزون الأسماك الموجودة في المحيطات والأنهار، والأشجار المزروعة بشكل دائم، ومخزونات الوقود المعدني والأحفوري، والمناخ المستقر. تُمثِّل تلك التدفقات "الحصاد" السنوي الناتج عن المخزون. من ثم، يُمكِن قياس تدفق الأسماك سنويًا من كمية الأسماك في المصائد، وتدفقات الأخشاب من كمية الأخشاب المُنتَجة، كما يتم قياس تدفقات الوقود الأحفوري بنفس الطريقة من الإنتاج السنوي.

من الأهمية بمكان بالنسبة لقطر أن هذا الإطار يُقِّر بأن الأشكال المختلفة لرأس المال قابلة للاستبدال جزئيًا، ولكن بشكل محدود. في كثير من الحالات، يُمكِن الاستعاضة عن رأس المال البشري والمادي مثل العلوم والهندسة الزراعية برأس المال الطبيعي. فعلى سبيل المثال، عندما يُطوِّر العلماء محاصيل مقاومة للجفاف ويُطوِّر المهندسون تقنية ري أفضل، يُمكِن أن يحل هذا التطور جزئيًا محل إمدادات المياه المحدودة. إذًا، سنجد أن إطار اقتصاديات الثروة الشاملة يَسمَح بهذه البدائل. مع ذلك، فإن الواقع البيوفيزيائي يفرِض حدودًا على النطاق والحجم الذي يُمكِن أن يحل فيه رأس المال البشري والمادي محل الطبيعة. ففي حين أن بعض البدائل يُمكِن إيجادها بسهولة، فإن الاتجاهات السائدة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي تشير إلى حدود صارمة تلوح في الأفق أمام تلك الحلول. لم يتمكن أي قدر من التطور الهندسي من استبدال النظم البيئية الطبيعية بشكل كامل: فحتى محطة الفضاء الدولية تتطلب إمدادات من كوكبنا.

إن إمكانية الاستبدال الجزئي لرأس المال تعني أن هناك مجال، ولكن محدود، يُمكِن فيه استخدام الموارد غير المتجددة ضمن إطار الاستدامة. وبحُكم طبيعتها، لا يُمكِن استرجاع الموارد غير المتجددة مثل الغاز الطبيعي في إطار زمني يُمكِن أخذه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. لكن، من الممكن استهلاك مورد غير متجدد دون تقليل الثروة الإجمالية إلى الحد الذي تَكون فيه بعض الأصول قابلة

[4] يتم استخدام مصطلحي رأس المال "المادي" و"المُنتَج" بالتبادل في هذا التقرير.

للاستبدال جزئيًا (أي دون مداهمة مخزن المؤن كما في المثال السابق) طالما سيتم إعادة استثمار الدخل الناتج عن المورد غير المتجدد في أشكال بديلة للثروة. يُعرَف ذلك المبدأ باسم قاعدة هارتويك (هارتويك 1977، 1978) وهو أمر بالغ الأهمية لفهم كيفية تحقيق الاستدامة في قطر كما هو منصوص عليه في رؤية قطر 2030. بشكل عملي، تقر قاعدة هارتويك بأن رأس المال الطبيعي غير المتجدد يُمكِن "تحويله" إلى رأس مال بشري أو مادي أو أي شكل آخر من أشكال رأس المال الطبيعي إذا أُعيد استثمار ما يكفي من الإيرادات الناتجة عن مصادر الطاقة غير المتجددة في أنواع بديلة من رأس المال.

هناك قيود مهمة، ولكنها خاصة باحتياطيات الوقود الأحفوري، يجب أخذها في الاعتبار. فلكي يَظَل المبلغ الذي أُعيد استثماره في أشكال بديلة من رأس المال مستدامًا على نطاق عالمي، يجب أن يَكون كافيًا لتعويض قيمة استنفاذ احتياطيات الغاز الطبيعي والخسارة في رأس المال الطبيعي المتجدد (أي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي) الناجمة عن استخدامه. علاوة على ذلك، فمع ارتفاع درجات الحرارة وتَقلُّص النظم البيئية، تزداد أهمية تحقيق ذلك الأمر. أخيرًا، تؤثر التغييرات في قيمة احتياطيات الوقود الأحفوري على قاعدة هارتويك أيضًا. فنجد أنه إذا انخفضت أسعار الوقود الأحفوري، تنخفض قيمة الأصل بشكل متناسب.

تؤدي حقيقة أن الرخاء في المُستقبَل يَعتمِد على الإدارة الحالية لمحفظة أصول المجتمع بالكامل إلى بعض الاستنتاجات العميقة. فأولاً وقبل كل شيء، يعني ذلك أن نجاح أي استراتيجية اقتصادية لا يُمكِن فهمه ببساطة من خلال قياس تدفقات الدخل عبر الناتج المحلي (أي حجم الفطيرة كما في المثال السابق). إن الدخل الأعلى (أي حجم الفطيرة الأكبر) الذي يتم توليده بمجرد سحب رأس المال (أو مداهمة المخزن) أمر غير مستدام. إذا ركزنا فقط على قياس الدخل، فسوف نغفل استنفاذ الأصول في المخزن الاقتصادي. بالتالي، فإن مقاييس النجاح الاقتصادي يجب أن تَعكِس إدارة الثروة الشاملة. تلك الاستنتاجات هي الدافع وراء الدعوات العالمية إلى أن تتجاوز مؤشرات الإحصاءات الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي فحسب.

2.3 العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والثروة في قطر

عادة ما تركز الإحصاءات الاقتصادية، التي تُعتبَر العدسة التي نرى الاقتصاد من خلالها، على الدخل بدلاً من الثروة. لكنها ليست ثابتة أو كاملة. في الواقع، فهي تُشكِّل بفعالية الاستراتيجيات والأهداف والحوافز الاقتصادية التي يتعامل معها صناع السياسات ورؤساء الشركات. لقد أدى السعي إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بصورة تقليدية إلى دَفْع الحكومات إلى دعم السياسات التي تَعمَل على زيادة الإنتاج السنوي. لكن، بما أن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي تُوفِّر بيانات عما قد حدث - فهي تخبرنا بما تم إنتاجه في الربع الأخير أو العام الماضي - فإنها لا تستطيع أن تنبئنا بأي شيء عن القدرة الاقتصادية في المُستقبَل. على هذا، فإن السياسات التي تركز بمنظور ضيق على نمو الناتج المحلي الإجمالي غالبًا ما يمكن أن تنتهي إلى تقليص القدرة الإنتاجية على المدى الطويل بعدم دَفْع الاستثمار للحفاظ على الأصول التي يرتكز عليها الإنتاج.

لقد أحدث نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسنًا غير مسبوق في أحوال البشر. فعلى مدى القرن الماضي، اقترنت الاستراتيجية الاقتصادية التي تركز على نمو الناتج المحلي الإجمالي بزيادة في متوسط العمر المتوقع ومعدلات القراءة والكتابة وحقوق المرأة، والحصول على التعليم والرعاية الصحية والأمن الغذائي، وقدرة الناس على السفر وتَنشُر الثقافة والفنون والطبخ في جميع أنحاء العالم. بطبيعة الحال، فإن هذه المكاسب موزعة بشكل غير متكافئ، ولكن التحسينات قد حدثت بالفعل على كل هذه الجبهات في جميع أنحاء العالم. تمتعت قطر بإحدى أعلى معدلات للنمو المستدام في الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وهي معدلات يُمكِن مقارنتها فقط لتلك التي حققتها الصين من بين الاقتصادات الكبرى (البنك الدولي 2021).

حقق النمو الاقتصادي العالمي تقدمًا كبيرًا، ومع ذلك، فقد أسهم أيضاً في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وطرح تحديات تتعلق بالتنوع البيولوجي، مع استمرار الجهود لمعالجة الفوارق الاجتماعية والعرقية والاقتصادية. إن أزمات المناخ والتنوع البيولوجي التي نواجها حاليًا قادرة على محو ما يقرب من قرن من المكاسب الاقتصادية. إن المؤشرات الاقتصادية التقليدية، مثل الحسابات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي، لا تعكس بشكل كامل تحديات الاستدامة على المدى الطويل.

إن كل أنواع رؤوس الأموال - سواء كانت مالية أو بشرية أو مادية أو طبيعية - تتطلع إلى الأمام، وتُمثِّل توقعًا عن المستقبل. يُحدِّد الاقتصاديون قيمة أي أصل رأسمالي على أنه مجموع كل تدفقات الدخل المستقبلية التي يُولِّدها مخصومًا منها القيمة الحالية للدولار. ينطبق هذا التقييم على جميع أنواع رؤوس الأموال، سواء كانت حصة في شركة أو استثمار الشركة في منشأة إنتاج جديدة أو غابة منغروف تعمل على عزل الكربون وتوفر موطنًا للحياة البحرية. إن النظر للطبيعة كرأس مال يُمكِّن الحكومات والشركات والمجتمعات من استخدام خبرات إدارة الثروات والمحافظ الاستثمارية للإجابة على المسائل البيئية. يعني ذلك أيضًا أن الثروة الشاملة بطبيعتها تطلعية لأن المُستقبَل هو أحد العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند التفكير في رأس المال.

إن الاستنفاذ المستمر لرأس المال الطبيعي هو السبب وراء عدد لا يحصى من التحديات البيئية التي تلوح في الأفق، بدءًا من تغير المناخ وفقدان الأنواع وصولًا إلى تلوث الهواء وتحمض المحيطات والتصحر. تهدد هذه الضغوط البيئية المتزايدة بتقويض الرفاه الاقتصادي. لقد عززت الحاجة إلى إدارة مدروسة لرأس المال الطبيعي لاهتمام جديد بالتدابير المحاسبية لرأس المال الطبيعي من جانب البنك الدولي والأمم المتحدة ومكاتب إحصائية وطنية متعددة. إن كون هذه المعايير لا تزال قيد التطوير هو سبب رئيسي للتركيز الحالي على رأس المال الطبيعي. كما تَولَّد المزيد من الزخم بسبب سلسلة من الدراسات العالمية البارزة التي أجريت باستخدام أساليب ومناهج مختلفة وتتقارب نحو نفس النتيجة: وهي أن رأس المال الطبيعي هو العنصر الوحيد من الثروة الذي يواجه تراجعًا عالميًا مستمرًا (تقييم النظام البيئي للألفية 2005؛ لانج وآخرون 2018؛ ماناجي وكومار 2018).

يتناول هذا التقرير كيفية تطبيق رؤية الاستدامة القائمة على الثروة في دولة مثل قطر. توضح الأقسام اللاحقة المكونات الرئيسية للثروة الشاملة في قطر وتصف كيف تتحد هذه المكونات لتعزيز محفظة من الأصول التي تدعم الإنتاج الاقتصادي ورفاه الإنسان. تُمثِّل الخصائص الفريدة لدولة قطر مجموعة من التحديات والفرص لتطوير إطار وطني للاستدامة، كونها شبه جزيرة حارة وقاحلة ذات أنظمة بيئية صحراوية وساحلية فضلًا عن الارتفاع الكبير لنصيب الفرد من موارد الوقود الأحفوري.

إن هبة قطر الفريدة من رأس المال الطبيعي غير المتجدد وموقعها في الاقتصاد العالمي أمران أساسيان لفهم كيفية تحقيق الاستدامة. تجدر الإشارة إلى سمتين على الأقل لثروة قطر من رأس المال الطبيعي: إن امتلاك قطر لموارد ضخمة من الوقود الأحفوري سبب رئيسي في نجاحها الاقتصادي، ولكن بسبب بيئتها الحارة والقاحلة فإنها تعتمد على رأس المال الطبيعي الأجنبي (مثل الأراضي الزراعية) لتلبية الطلب المحلي. يُعدُّ الوقود الأحفوري أكبر مساهم في الدخل والثروة في قطر ويتم تصدير الغالبية العظمى منه. لكن الإحصاءات الوطنية مثل الناتج المحلي الإجمالي تميل إلى رصد تدفقات الدخل المرتبطة بالتجارة الدولية فقط وبالتالي فهي تُوفِّر قياسًا غير مكتمل عن التغيرات في صافي الثروة. بما أن حسابات رأس المال الطبيعي تركز على المخزونات بدلاً من تدفقات الدخل، فيُمكِنها أن تُوفِّر رؤية أكثر شمولية عن كيفية مساهمة اكتشاف الموارد الجديدة، وممارسات الإدارة المستدامة، وتغيرات الأسعار العالمية في نمو ثروة قطر واستدامتها على المدى الطويل.

شهدت إحصاءات الثروة الشاملة تحسنًا كبيرًا في العقد الماضي. لقد أظهرت تقارير الثروة الشاملة الصادرة عن الأمم المتحدة وكُتب ثروة الأمم المتغيرة الصادرة عن البنك الدولي أنه من الممكن تقييم التغيرات في رأس المال الطبيعي والبشري والمادي في جميع الدول بغض النظر عن مستوى الدخل. بيد أن مبادرات حساب الثروة الدولية التي تعتمد على مجموعات بيانات قابلة للمقارنة ومتاحة دوليًا يُمكِن أن تحيد عن بيانات مكاتب الإحصاء الوطنية ذات الجودة العالية. للتغلب على تحدي جودة البيانات، يوصى بشدة بأن تقوم كل دولة راغبة في اعتماد إطار استدامة شامل قائم على الثروة بجمع بياناتها الخاصة بناءً على الإحصاءات الرسمية المحلية. في الواقع، إن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية 2012 التابع للأمم المتحدة ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للنظم البيئية 2021 التابع له حَسَّنا قدرتنا بشكل كبير على حساب المخزونات البيئية ومساهماتها الاقتصادية. حاليًا، تقوم أكثر من 100 دولة بجمع بيانات رأس المال الطبيعي الخاصة بها بشكل متسق مع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

3. تطبيق إطار الثروة الشاملة في قطر

3.1 قياس وتقييم الثروة الشاملة في قطر

يَعتمِد هذا التقرير على منهجية وبيانات برنامج الثروة المتغيرة للأمم الرائد التابع للبنك الدولي لحساب الثروة الشاملة (البنك الدولي 2021). يُعدُّ برنامج ثروة الأمم المتغيرة الأطول من نوعه لقياس الثروة في العالم كما أنه يغطي أكبر عدد من الدول. فهو مفيد لدراسة الاتجاهات مع مرور الوقت ولإجراء مقارنات عامة بين الدول. مع ذلك، كما هو الحال مع أي مقارنة عالمية للبيانات الاقتصادية، هناك مفاضلة بين ثلاث أولويات وهن وجود إحصاءات دولية قابلة للمقارنة، ومتاحة في الوقت المناسب، ومتسقة مع البيانات الموجودة في مكاتب الإحصاء الوطنية. غالبًا ما تعطى الأولوية لإمكانية المقارنة على المستوى الدولي وفي الوقت المناسب. يقر البنك الدولي بذلك: "نظرًا للحاجة إلى تنسيق البيانات بين الدول، فمن غير المرجح أن تَكون حسابات الثروة لأي دولة بنفس دقة الحسابات التي قد ترصدها الدولة بنفسها باستخدام مصادر بياناتها الأكثر دقة وشمولًا" (البنك الدولي 2021، ص46).

تتمتع مكاتب الإحصاء الوطنية بقدرة على الوصول إلى البيانات المحلية بانتظام وبدقة أفضل مما هو ممكن من خلال بيانات المقارنات الدولية مثل تقرير الثروة المتغيرة للأمم. الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لتقريرنا هو أن المبادئ العامة الواردة في تقرير الثروة المتغيرة للأمم متبعة بشكل سليم، حتى لو تبينت فروقات في قياسات مُحدَّدة يُمكِن تحسينها. بالفعل، وَضَع المجتمع الإحصائي الدولي مبادئ توجيهية إحصائية رسمية لدعم الدول في تطوير حسابات رأس المال الطبيعي الخاصة بها، مستلهمًا بالرؤى التي قدمتها مبادرات حساب الثروة العالمية بشكل جزئي (بما في ذلك تقارير الثروة الشاملة للأمم المتحدة). لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المبادئ في مارس 2021 (الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية 2012، نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للمياه، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للنظم البيئية 2021).

يُعرِّف تقرير الثروة المتغيرة للأمم الصادر عن البنك الدولي (البنك الدولي 2021) إجمالي الثروة على أنه مجموع قيمة الأصول التالية[5]:

- **رأس المال الطبيعي المتجدد،** بما في ذلك الغابات (الأخشاب ومهام النظم البيئية)، وأشجار المانغروف، ومصائد الأسماك، والأراضي الزراعية (الأراضي الزراعية والمراعي)، والمناطق المحمية. في عام 2018، بَلَغ نصيب الفرد من رأس المال الطبيعي المتجدد في قطر 1118 دولار أمريكي، وهو ما يعادل 0.12% فقط من نصيب الفرد من الثروة. لا تُعتبر تلك النسبة مفاجئة نظرًا لبيئة الدولة الصحراوية.
- **رأس المال الطبيعي غير المتجدد،** بما في ذلك مخزونات الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعي والفحم) و10 أنواع من الفلزّات والمعادن[6]. في عام 2018، بَلَغ نصيب الفرد من رأس المال الطبيعي غير المتجدد في قطر 304561 دولار أمريكي، وهو ما يعادل 33% من نصيب الفرد من الثروة.
- **رأس المال المُنتَج،** بما في ذلك الآلات والمنشئات والمعدات والأراضي الحضرية. في عام 2018، بَلَغ إجمالي نصيب الفرد من رأس المال المُنتَج في قطر 273 ألف دولار أمريكي، أي 30.2% من إجمالي ثروة قطر للفرد.
- **رأس المال البشري،** بما في ذلك المعارف والمهارات والخبرات المتجسدة في القوى العاملة. يقدِّر رأس المال البشري قيمة الدخل المتوقع أن تكسبه القوى العاملة الحالية في المُستقبَل على مدى حياتهم. ويُصنَّف ذلك حسب الجنس والوضع الوظيفي (الموظفون وذوي الأعمال الحرة). في عام 2018، بَلَغ نصيب الفرد من رأس المال البشري في قطر 200 ألف دولار أمريكي، وهو ما يعادل 22.2% من إجمالي ثروة قطر للفرد.
- **صافي الأصول الأجنبية،** بما في ذلك محافظ الملكية، وسندات الدين، والاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس الأموال المُحتفَظ بها في دول أخرى. في عام 2018، بَلَغ صافي نصيب الفرد من الأصول الأجنبية في قطر 124 ألف دولار أمريكي، أي 13.8% من حجم إجمالي ثروة الفرد في الدولة.

يتم تطبيق مجموعة من الافتراضات المبسطة لتسهيل التقييم[7]. فيتم تطبيق النهج الاقتصادي القياسي لتقييم رأس المال – حيث تساوي قيمة الأصل صافي القيمة الحالية لجميع تدفقات الدخل المستقبلية التي يولدها. كما يتم تطبيق مُعدَّل خَصْم ثابت قَدْره 4% على جميع التدفقات المستقبلية من جميع الأصول (البنك الدولي 2021). يُفترَض أن يَكون عُمْر أصول رأس المال الطبيعي المتجددة 100 عام، في حين يتم تقدير عُمْر أصول رأس المال الطبيعي غير المتجددة بشكل مباشر على أساس احتياطيات الأصول وطُرق استخراجها.

من المسائل بالغة الأهمية لقياس الثروة الشاملة أن يَستنِد التقييم إلى عائدات الموارد بدلًا من إجمالي الإيرادات. يتم تعريف عائدات الموارد على أنها القيمة التي يساهم بها الأصل في إيرادات الموارد. هذا تمييز دقيق، ولكنه مهم. إذا نظرنا إلى موارد الغاز الطبيعي، فإن

[5] لاحظ أن القيم المعروضة هنا تستند إلى طريقة التقييم التي يتبعها البنك الدولي ومجموعات البيانات المتاحة دوليًا. وسوف تختلف النتائج عن البيانات الفعلية للدولة، خاصة فيما يتعلق بقيمة احتياطيات الغاز في قَطَر.

[6] تجدر الإشارة إلى أن طبقات المياه الجوفية في قَطَر تعتبر أصولًا مهمة غير متجددة. وهي غير قابلة للتجديد بسبب انخفاض معدل إعادة الملء. ستشمل الحسابات الكاملة لرأس المال الطبيعي في قَطَر هذه الأصول، لكنها غير مدرجة في تقرير الثروة المتغيرة للأمم الصادر عن البنك الدولي.

[7] يخضع النهج الذي يتبعه البنك الدولي لقياس وتقييم الثروة الشاملة حاليًا لمراجعة منهجية كبيرة. المعلومات الواردة هنا دقيقة في وقت كتابة هذا التقرير وتتوافق مع الأرقام الصادرة في تقرير الثروة المتغيرة للأمم، 2021.

الإيرادات المولدة تعتمد على مساهمات من مصادر متعددة بما فيها رأس المال المادي المُستثمَر في مرافق الاستخراج، والعمل الذي يقوم به الموظفون، واحتياطي الغاز الطبيعي نفسه. إذا نُسِبت 100% من الإيرادات إلى المورد الطبيعي، فإن هذا سيؤدي إلى المبالغة في تقدير قيمة المورد وتقليل قيمة رؤوس الأموال الأخرى والعمالة المُشارِكة في عملية الإنتاج. لتجنب هذا النوع من الحساب المزدوج، تُقدَّر حسابات الثروة الشاملة وتعزو القيمة إلى ما ينتجه المَورد نفسه فقط. يتم حساب ذلك على أنه إيرادات الموارد مطروحًا منها تكاليف الإنتاج. في بعض الحالات، خاصة عندما يَكون هناك دعم كبير للإنتاج، يُمكِن أن تَكون تكاليف الإنتاج أكبر من إيرادات الموارد. في مثل هذه الحالات، تَكون عائدات الموارد سلبية.

عائدات المَورد = إيرادات المَورد - تكلفة الإنتاج

تَتَّبع الحسابات الأساسية للبنك الدولي (2021) معايير المحاسبة الوطنية العالمية (نظام الحسابات القومية 2008؛ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية 2012، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للنظم البيئية 2021) لتقييم الوقود الأحفوري.

يتم حساب قيم الأصول بمتوسط العائدات المتأخرة لمدة خمس سنوات على مدى عُمْر احتياطي المَورد أو 100 عام، أيهما أقل، ويتم خصمها بمعدل ثابت قدره 4%. بالنسبة لعام 2018، وهو العام الأخير الذي تم فيه حساب عائدات الموارد السنوية، يغطي المتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات فترة انخفاض أسعار الوقود الأحفوري بعد الانخفاض الكبير الذي حدث في عام 2014. بالتالي، فإن قيم أصول الوقود الأحفوري الناتجة المذكورة في هذا التقرير أقل بكثير مما قد يتوقعه أصحاب الموارد في حال كانت أسعار الوقود الأحفوري أعلى (البنك الدولي 2021، الفصل 10).

هناك العديد من العوامل التي تُحدِّد كيفية تغير الثروة بمرور الوقت (الشكل 2). بعض هذه العوامل واضحة ومباشرة نسبيًا: فمثلًا الاكتشافات الجديدة للموارد الطبيعية تزيد الثروة. أما البعض الآخر فهو غير بديهي: إن تباطؤ مُعدَّل استخراج المعادن يزيد من عُمْر الأصل لكنه يؤخر عائدات الموارد إلى وقت أبعد في المُستقبَل. بسبب أن تلك العائدات مخفضة، يُمكِنها أن تقلل من قيمة الأصل.

الجدول 1. العوامل التي تحرك التغيرات في الثروة مع مرور الوقت

نصيب الفرد من الثروة، بداية الفترة		
العامل	**مطروحًا منه**	**زائدًا عليه**
رأس المال المُنتَج	الاستهلاك العادي لا يشمل ذلك: الخسائر الكارثية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الصراعات الأهلية أو التقادم	الاستثمار في رأس المال المُنتَج: المباني والمنشآت والآلات والملكية الفكرية
رأس المال الطبيعي غير المتجدد	الإستخراج الانخفاضات الأخرى في الاحتياطيات المؤكدة وحجم الإنتاج الانخفاض في وحدة العائدات بسبب • انخفاض سعر السوق • ارتفاع تكلفة الإنتاج تباطؤ مسار الاستخراج لا يشمل: التأثير في التغيرات في الأسعار والسياسات المستقبلية، لأنها غير معروفة	زيادة الاحتياطيات المؤكدة والإنتاج؛ زيادة في وحدة العائدات بسبب • ازدياد السعر • انخفاض تكلفة الإنتاج تَسارُع مسار الاستخراج لا يشمل: التأثير في التغيرات في الأسعار والسياسات المستقبلية، لأنها غير معروفة
رأس المال الطبيعي المتجدد	الاستخراج بنسبة أكبر من التجدد الطبيعي التدهور الانخفاض في وحدة العائدات بسبب • انخفاض سعر السوق • ارتفاع تكاليف الإنتاج لا يشمل: التأثير في التغيرات في الأسعار والسياسات المستقبلية، لأنها غير معروفة	• زيادة في الحصاد، تحسن الأوضاع، زيادة في وحدة العائدات بسبب • ارتفاع السعر أو قيمة الوحدة • انخفاض تكاليف الإنتاج أو تحسين الكفاءة • لا يشمل: التأثير في التغيرات في الأسعار والسياسات المستقبلية، لأنها غير معروفة
رأس المال البشري	انخفاض أو شيخوخة القوى العاملة، وانخفاض معدلات الأجور، وانخفاض مستوى التعليم تَغيُّر مسار نمو الأجور بسبب الصدمات الاقتصادية مثل كوفيد19- لا يشمل: فقدان رأس المال البشري بسبب التغيب عن الدراسة والأضرار الصحية الناجمة عن كوفيد19- فقدان رأس المال البشري عن طريق الهجرة	نمو القوى العاملة من خلال نمو عدد السكان المحليين، أو زيادة المشاركة في القوى العاملة، أو الهجرة (وهو مكسب لدولة وخسارة لأخرى) زيادة معدلات الأجور؛ ارتفاع مستوى التعليم
صافي الأصول الأجنبية	الالتزامات الأجنبية	الأصول الأجنبية
التغير السكاني	معدل الوفيات الهجرة الخارجية	المواليد الهجرة
نصيب الفرد من الثروة، نهاية الفترة		

المَصدر: البنك الدولي (2021)

3.2 التغيير في نصيب الفرد من الثروة هو ما يُعتدّ به في تقييم الاستدامة

حتى الآن، لم نأخذ في الاعتبار الدور الذي يلعبه النمو السكاني في تحديد آفاق الدخل والثروة والاستدامة. مع ذلك، فإن تجربة قطر الفريدة لا تسلط الضوء على أهمية فهم إجمالي الثروة فحسب، بل أيضًا على نصيبه من الثروة. إن النمو السكاني يُعدُّ عاملاً مهمًا للاستدامة في كل مكان، إلا أنه في غاية الأهمية بشكل خاص في قطر. على مدى نصف القرن الماضي، زاد عدد سكان قطر بمقدار 17 ضعف، من 150 ألف نسمة في عام 1972 إلى 2.7 مليون نسمة في عام 2022 (البنك الدولي 2022). أما الإمارات العربية المتحدة، فهي الدولة الوحيدة التي شهدت نموًا سكانيًا أسرع. في نفس الفترة الزمنية، تضاعف عدد سكان العالم تقريبًا.

مع تزايد عدد السكان، تواجه قطر تحدي ضمان أن يواكب توزيع الثروة عملية النمو، ولكن الاستثمارات المستمرة في رأس المال البشري والبنية التحتية هي المفتاح لاستدامة وتعزيز مستويات معيشة الفرد. بالتالي، إذا كنا مهتمين بتحقيق الاستدامة التي تضمن عدم انحدار مستويات المعيشة بمرور الوقت، فإن التغيير في نصيب الفرد من الثروة الشاملة هو الأمر المهم. تظل القاعدة الاقتصادية الأساسية ذاتها قائمة: إن الحفاظ على الثروة الشاملة وتعزيزها يُوفّر فرصًا أفضل لتحقيق النمو المرن، وضمان الاتساق والقيمة مُقابل المال في الاستثمارات العامة، وتحقيق الأهداف المناخية، وحماية التنوع البيولوجي، وتحقيق الرخاء المستدام للجميع.

كما ذكرنا سابقًا، من بين النتائج الحاسمة في اقتصاديات الثروة الشاملة هو أن الاستدامة لا تتحدد بمستوى نصيب الفرد من الثروة، بل بالتغير في نصيب الفرد من الثروة بمرور الوقت. تخيل دولة تتمتع برصيد كبير من رأس المال الطبيعي والمادي والبشري للفرد. لضمان الاستدامة على المدى الطويل، من الضروري تحقيق توازن بين استخدام الموارد وإعادة الاستثمار الاستراتيجي. فمن خلال إعطاء الأولوية للممارسات المستدامة والابتكار، يُمكِن لهذه الدولة الحفاظ على ثروتها وتعزيزها لصالح الأجيال القادمة. على العكس من ذلك، فإن الدولة التي تعمل على تنمية ثروتها الفردية من خلال الاستثمار في وتعزيز رأس مالها الطبيعي والمادي والبشري بمرور الوقت تُظهر التزامًا بالاستدامة طويلة الأجل من خلال اتباع مبادئ فعالة لإدارة الثروة.

تُوفِّر اقتصاديات الثروة مقياسًا لصافي المدخرات المعدلة

تُوفِّر حسابات الثروة وسيلة لتقييم مدى استدامة سلوك الاقتصادات، وذلك من خلال قياس صافي المدخرات المعدلة للاقتصاد (هاملتون وكليمنس 1999). يتم قياس صافي المدخرات المعدلة سنويًا وربطها بصافي التغير في الثروة الشاملة على مدار العام. يَكون هذا المؤشر مفيدًا بشكل خاص في حال صعوبة قياس إجمالي مخزون الثروة بشكل مباشر. غالبًا ما يَكون من الأسهل بكثير قياس التغير في الثروة كل عام، حتى لو لم نكن على دراية بإجمالي حجم المخزون. فعلى سبيل المثال، يُمكِن قياس كمية الصيد في مصايد الأسماك البحرية بسهولة ودقة، حتى لو لم يكن الحجم الإجمالي لأعداد الأسماك الطبيعية (الأسماك غير المزروعة) معروفًا بالضبط.

يبدأ حساب صافي المدخرات المعدلة بقياس إجمالي المدخرات الوطنية (وهو مقياس مُوحَّد متاح لدى معظم مكاتب الإحصاء الوطنية). يتم خصم رأس المال الثابت المُستهلَك (أي انخفاض قيمة رأس المال المُنتَج) للحصول على صافي المدخرات الوطنية، ثم يتم إضافة الاستثمارات في رأس المال البشري (نفقات التعليم) وطرح رأس المال الطبيعي الناضب منها، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن تلوث الهواء والغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي. تَظهَر تلك العملية الحسابية في الشكل 3.

الشكل 2. حساب صافي المدخرات المعدلة

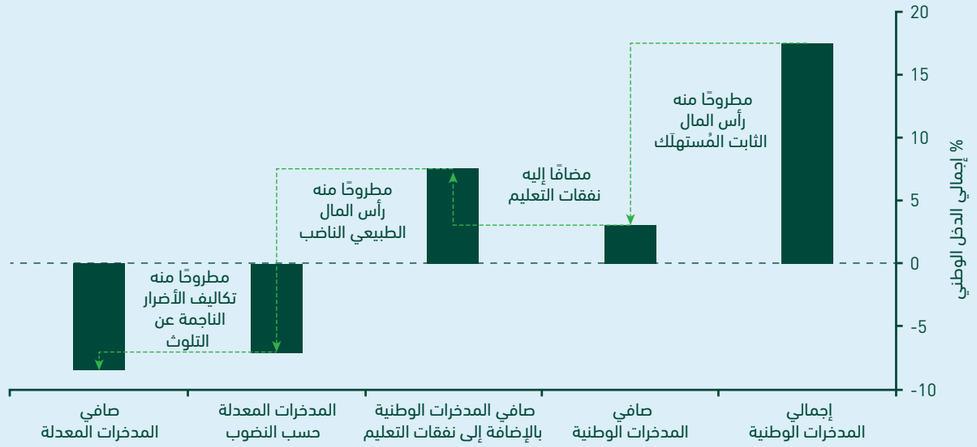

المَصدر: البنك الدولي (2021).

4. ثروة قطر الشاملة بشكل متعمق

بَعْد أن قَدَّمنا المبادئ الأساسية لاقتصاديات الاستدامة، ننتقل الآن إلى الحالة الفريدة للثروة الشاملة في قطر. نبدأ أولاً بمناقشة رأس المال الطبيعي في قطر قبل أن نتوسع لنتناول محفظة الثروة بشكل أشمل.

قطر شبه جزيرة يبلغ طولها 300 كيلومتر وتمتد إلى جنوب الخليج العربي. تبلغ مساحتها 11581 كيلومتر مربع وتُعدّ موطنًا لأنظمة بيئية وأنواع صحراوية وبحرية ساحلية مهمة. شهدت قطر نموًا سكانيًا سريعًا خلال نصف القرن الماضي. لا يوجد بها مسطح دائم من المياه العذبة ولكن لديها ما يقرب من 130 كيلومترًا مربعًا من الأراضي المروية، وتحتل المرتبة 30 في مؤشر الأمن الغذائي العالمي ولديها طُموح لأن تَكون من ضمن أعلى 15 دولة. تُؤكِّد استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي على أهمية الاكتفاء الذاتي المحلي من المواد الغذائية الأساسية إلى جانب تنويع الواردات (دولة قطر 2020؛ "موديز أناليتيكس" 2023).

4.1 رأس المال الطبيعي في قطر

غالبًا ما يتم تقسيم رأس المال الطبيعي إلى متجدد وغير متجدد. يشير رأس المال الطبيعي غير المتجدد إلى الأصول الموجودة تحت الأرض مثل النفط والغاز والفحم والفِلزّات والمعادن. يُعدُّ رأس المال الطبيعي غير المتجدد في قطر أكبر مَصدَر لنصيب الفرد من الثروة. أما رأس المال الطبيعي المتجدد فيشمل أخشاب الغابات، ومهام النُظُم البيئية للغابات، وأشجار المانغروف، ومصايد الأسماك، والمناطق المحمية، والأراضي الزراعية والمراعي. يختلف رأس المال الطبيعي عن الأنواع الأخرى لأنه يَمتلك القدرة على تجديد نفسه من خلال عمليات طبيعية. مع ذلك، فإن هذه القدرة تَعتَمد على صحة وسلامة الأصل. فإذا تدهور رأس المال الطبيعي المتجدد بشكل كبير فقد يَفقِد القدرة على التجدد ويختفي في النهاية. غالبًا ما يشار إلى هذه العملية على أنها نقطة تحول بيئية، حين يتغير النظام البيئي بشكل مفاجئ وأحيانًا بشكل لا رجعة فيه من نقطة توازن إلى أخرى (لينتون 2013). بعد نقطة التحول تلك، قد يَمتلِك النظام البيئي المتوازن الجديد خصائص مختلفة تمامًا عن الذي سبقه. على سبيل المثال، يُمكِن أن يؤدي انهيار مصائد الأسماك، الذي يَنتُج عن الصيد الجائر أو فقدان الموائل (خاصة أشجار المانغروف الهامة التي تعمل كمشاتل) أو التلوث أو مزيج من هذه العوامل مجتمعة، إلى خسارة طويلة الأجل وربما دائمة للأرصدة السمكية ذات الأهمية البيئية والتجارية.

هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث العلمية ومجموعات البيانات المتاحة للعامة التي تصف النظم البيئية الأرضية والأنواع النباتية والحيوانية في قطر (تقرير إرثنا، قيد الإعداد). في ظل غياب البيانات، يُمكِن للسياسات وجهود الحفاظ على البيئة أن تستفيد من توفُّر المزيد من المعلومات عن النظم البيئية وحالتها وتغيرها بمرور الوقت (كونكي 2022). الأمر الحاسم بسبب هذا الوضع أن توثيق التحسينات وتَعلُّم أفضل الممارسات من دراسات الحالات الناجحة يصبح صعبًا للغاية. على خلاف ذلك، فإن النظم البيئية الساحلية والبحرية في قطر، والتي تشمل غابات المانغروف والسهول الطينية المدية (السبخات) وأحواض الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية، تَحضَع لأبحاث ودراسات أفضل بكثير بفضل وجود خط ساحلي يبلغ طوله 563 كيلومترًا.

ترتبط النظم الساحلية والبحرية في قطر ببعضها بيئيًا وهي موطن للغالبية العظمى من الأنواع البيولوجية في قطر (الشكل 4). من الناحية الاقتصادية، فإنها تدعم ما يُقدَّر بنحو 97% من إجمالي الإيرادات السنوية من مصايد الأسماك التجارية (بيرت وآخرون 2017). تضم الشعاب المرجانية في قطر ما لا يقل عن 26 نوعًا، وهو ما يُعادِل ثلث التنوع المرجاني في الخليج العربي. تشمل تلك الشعاب أم العرشان التي وُجد أنها تتمتع بأكبر كم من التنوع مقارنة بأي شعاب مرجانية في جنوب الخليج العربي (بيرت وآخرون 2017؛ بيرت وآخرون 2016). كما تُعدُّ أشجار المانغروف نظامًا بيئيًا آخرًا مهمًا، فعلى الرغم من تغطيتها لمساحة صغيرة نسبيًا (بين 9 - 21 كيلومترًا مربعًا)، إلا أنها تقوم بعزل الكربون وإعادة تدوير العناصر الغذائية وتُوفير موائل حيوية حاضنة للأسماك والقشريات ذات أهمية تجارية وبيئية. يُمكِن أن يَدعم الحفاظ على هذه النظم البيئية البحرية طموحات الاكتفاء الذاتي المحلي من إنتاج الأسماك الطازجة المنصوص عليها في استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي (دولة قطر 2020).

الشكل 3. توزيع أصول النظام البيئي البحري في قطر

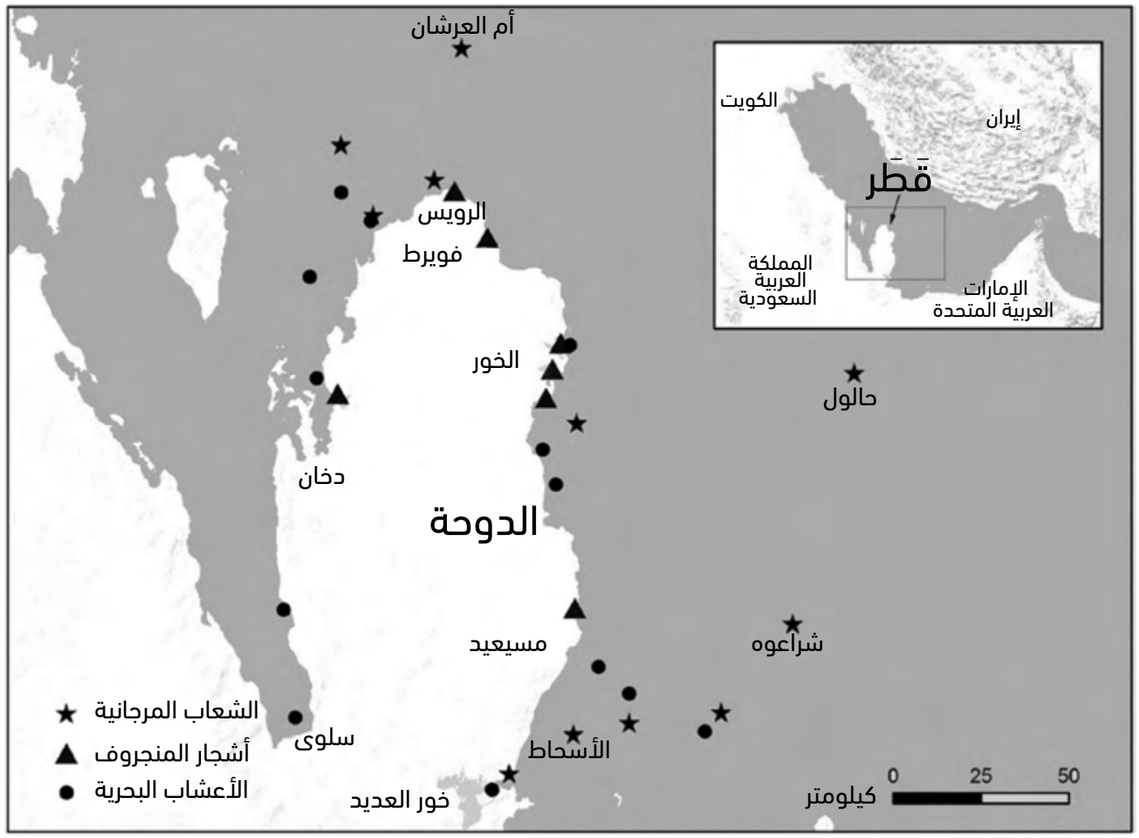

المَصدر: بيرت وآخرون (2017).

من السمات المهمة للثروة في قطر أن قيمة رأس المال الطبيعي المتجدد منخفضة للغاية مقارنة بفئات الأصول الأخرى، نظرًا لطبيعتها الصحراوية، حيث تُمثِّل 0.12% من نصيب الفرد من الثروة. أحد التفسيرات لذلك هو أن هناك نقص نسبي في هذه الأصول، وبالتالي قد تُمثِّل مجالات تُعطى أولوية للاستثمار فيها. علاوة على ذلك، مع تزايد ندرة الأصول فإن قوانين العرض والطلب ستؤدي إلى ارتفاع قيمتها الهامشية. إن اتباع نهج استراتيجي لإدارة رأس المال الطبيعي المتجدد في قطر قد يضمن تمركزها في وضع جيد لمواجهة التحديات المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي، وكذلك قد يجعلها أقل اعتمادًا على المصادر الأجنبية لرأس المال الطبيعي.

تُمثِّل احتياطيات الوقود الأحفوري أكبر حصة من الثروة في قطر. تتجاوز الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في قطر 25 تريليون متر مكعب، أي حوالي 13% من الإجمالي العالمي وثالث أكبر احتياطي في العالم. كما تتجاوز احتياطيات النفط المؤكدة 25 مليار برميل وتشير التقديرات إلى إمكانية الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية لأكثر من 50 عامًا (موديز، 2023).

4.2 النمو من رأس المال الطبيعي إلى الثروة الشاملة

يبلغ إجمالي عدد سكان قطر 2.9 مليون نسمة (يناير 2023) وقُدِّر ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2022 بنحو 221 مليار دولار أمريكي (جهاز التخطيط والإحصاء 2023 أ؛ صندوق النقد الدولي 2022 أ). يُصوِّر الشكل 5 النمو السريع في كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الثروة في قطر في الفترة من 1995 إلى 2018 (وهو آخر تحديث متوفر عن حسابات الثروة). تشير الأرقام إلى رأس المال المادي والطبيعي والبشري وصافي الأصول الأجنبية، ويتم تقييمها وفقًا للطرق والبيانات المُوضَّحة في تقرير الثروة المتغيرة للأمم (البنك الدولي 2021)[8].

أفاد تقرير الثروة المتغيرة للأمم لعام 2021 أن إجمالي الثروة في قطر بَلَغ 2511 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وهو آخر عام تتوفر عنه البيانات. تجدر الإشارة هنا إلى العديد من الميزات الفريدة. أولاً، تمتعت قطر بزيادة غير مسبوقة في إجمالي الثروة، بنسبة 754% في الفترة من 1995 إلى 2018. ترجع هذه الزيادة إلى حد كبير إلى مزيج من الاكتشافات الجديدة للوقود الأحفوري، وأسعار الطاقة في الأسواق الدولية، وإعادة استثمار العائدات في رأس المال البشري، والبنية التحتية، والأصول الأجنبية. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا سريعًا ولكن بشكل تماشى مع زيادة الثروة. لقد ساهمت الاكتشافات الجديدة، وأسعار الغاز العالمية، وتوسعة حقل الشمال في زيادة إجمالي الثروة ونصيب الفرد منها بشكل أكبر في السنوات الأخيرة.

كما تمت الإشارة سابقًا، يُعد كلٌّ من المستوى العام للثروة ونموها للفرد من العوامل الأساسية للاستدامة الاقتصادية. عندما ينمو عدد السكان بوتيرة أسرع من تراكم الثروة، فقد يؤثر ذلك على الثروة للفرد ومعايير المعيشة بمرور الوقت . لتقييم مدى تغير نصيب الفرد من الثروة مع مرور الوقت، يُصوِّر الشكل 6 الاتجاهات في نصيب الفرد من الثروة خلال نفس الفترة الزمنية في قطر، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجموعة من الدول ذات الدخل المرتفع غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لقد نما نصيب الفرد من الثروة في قطر بنسبة 58% خلال فترة التقييم، أي ما يقرب من ثمانية أضعاف نظرائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأكثر من ضعف نظرائها في الدول ذات الدخل المرتفع غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل 4. إجمالي الثروة والناتج المحلي الإجمالي في قطر، حسب السنة (1995 - 2018)

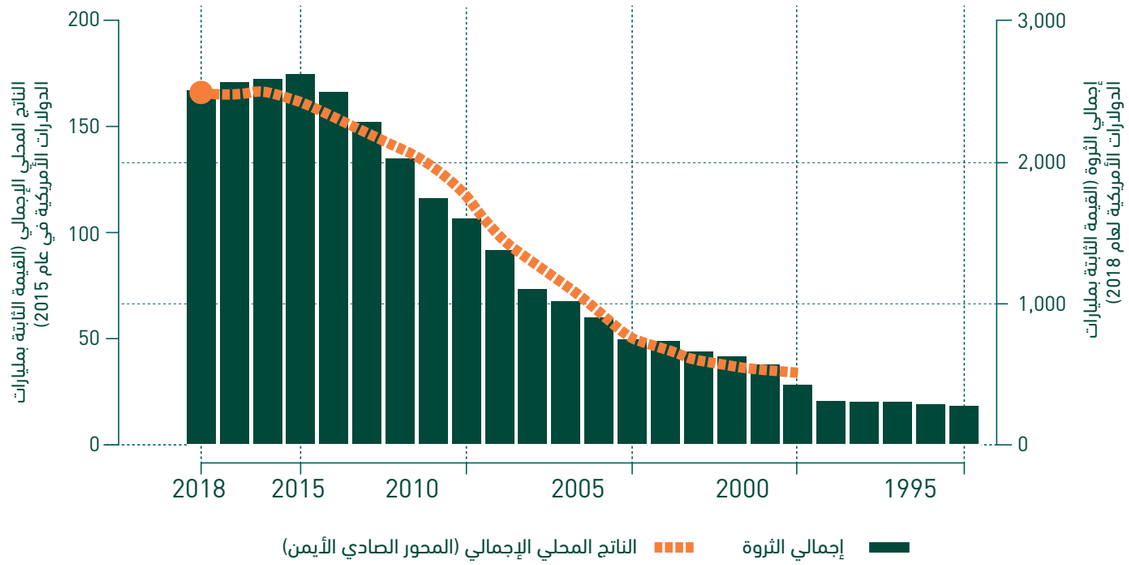

ملاحظة: يَستخدِم هذا الشكل تقديرات الثروة المتغيرة للأمم 2021 والتي تستند إلى قاعدة بيانات عالمية متاحة وقد تختلف عن بيانات الدولة الفعلية. يرجى زيارة www.worldbank.org/cwon للاطلاع على المنهجية والبيانات الأساسية.

[8] الأرقام المقدمة هنا هي إرشادية وتعتمد على جودة وتوافر البيانات التي يمكن استخدامها للمقارنة الدولية. يضمن برنامج محاسبة الثروة التابع للبنك الدولي قابلية المقارنة على المستوى الدولي، ولكن من الطبيعي أن تعتمد الدول المختلفة على مناهج وأساليب متنوعة لقياس وتقييم أصولها من رأس المال الطبيعي. في حالة قطر، فإن إجراء دراسة متخصصة على المستوى الوطني يمكن أن يوفر رؤى أكثر دقة وتفصيلًا حول رأس المال الطبيعي للبلاد. سيساهم ذلك في تعزيز قيمة البيانات التي يوفرها البنك الدولي من خلال تقديم رؤى محددة تتماشى مع السياق الفريد لقطر.

الشكل 5. إجمالي نصيب الفرد من الثروة حسب السنة (1995 – 2018)

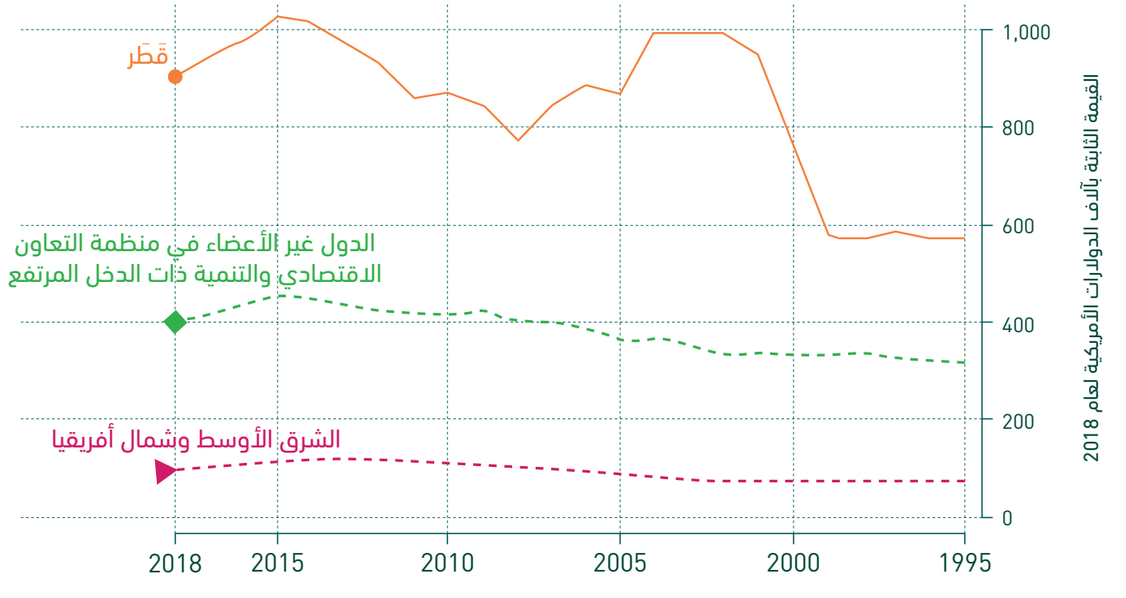

يوضح الشكل 7 أدناه كيف تَغيَّر تكوين الثروة في قطر بمرور الوقت وفقًا لحسابات البنك الدولي (2021). فمن السمات الهامة والفريدة عن ثروة قطر الإجمالية أنها تعتمد بشكل كبير على أسواق الطاقة العالمية. نظرًا للحصة غير المتناسبة من احتياطيات الوقود الأحفوري في ثروة قطر، فمن المتوقع أن تَعكِس قيمة المحفظة الإجمالية تقلبات أسعار الطاقة، إلى حد ما، يتم تخفيف هذا التأثير باستخدام المتوسط المتغير على مدى خمس سنوات من إيرادات الموارد لحساب عائداتها. من السمات الجديرة بالملاحظة في الشكل 7 هي الحصة الصغيرة للغاية من إجمالي الثروة التي تمثل رأس المال الطبيعي المتجدد.

الشكل 6. التركيبة المتغيرة للثروة في قطر (1995 - 2018)

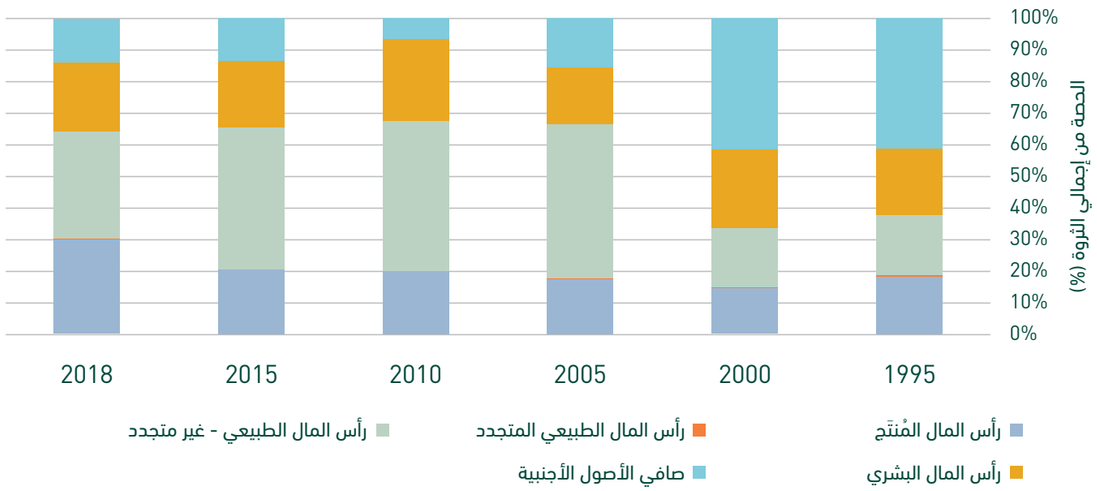

المَصدر: البنك الدولي (2021)

"يوضح الجدول 2 أدناه تطور الثروة للفرد الواحد حسب فئة الأصول من عام 1995 إلى 2018. تحتل قطر مرتبة متقدمة عالميًا في نصيب الفرد من الثروة، وذلك بفضل مواردها الطبيعية، لا سيما الغاز الطبيعي.

وبينما تمثل بيانات عام 2018 أحدث المعلومات المتاحة للمقارنة، فمن المتوقع أن تكون ثروة قطر للفرد قد شهدت زيادة إضافية، مدعومة بتوسعة حقل الشمال وارتفاع أسعار الغاز العالمية منذ مارس 2022."

الجدول 2. نصيب الفرد من الثروة في قطر، حسب فئة الأصول (1995 - 2018)

نصيب الفرد بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2018	1995	2000	2005	2010	2015	2018
إجمالي الثروة	572,620	751,956	873,733	871,236	1,026,156	902,740
رأس المال المُنتَج	105,779	111,652	153,743	176,172	210,357	272,579
رأس المال البشري	119,022	186,171	155,154	225,191	212,517	200,053
رأس المال الطبيعي – متجدد	1,903	1,639	1,408	600	554	1,118
رأس المال الطبيعي – غير متجدد	110,047	140,652	426,422	411,822	463,100	304,561
صافي الأصول الأجنبية	235,870	311,844	137,005	57,450	139,628	124,429

المصدر: البنك الدولي (2021)

تكشف البيانات عن اتجاهات مهمة لنصيب الفرد من الثروة الشاملة وبالتالي الاستدامة في قطر. أولًا، تضاعف نصيب الفرد من الثروة تقريبًا من 572620 دولار أمريكي في عام 1995 إلى 1026156 دولار أمريكي في عام 2015. يعود ذلك إلى حد كبير إلى زيادة في رأس المال الطبيعي غير المتجدد بنسبة 320%، وزيادة في رأس المال المُنتَج بنسبة 99%، وزيادة في رأس المال البشري بنسبة 79%. خلال نفس الفترة، شهد رأس المال الطبيعي المتجدد وصافي الأصول الأجنبية انخفاضات، وهو اتجاه شائع في الدول الغنية بالوقود الأحفوري. مع ذلك، أدت الجهود التي بذلتها قطر مؤخرًا لاستعادة النظم البيئية الطبيعية، مثل توسيع المناطق المحمية وأشجار المانجروف منذ عام 2015 إلى عام 2018، إلى مضاعفة رأس المال الطبيعي المتجدد.

على الرغم من النمو المذهل نصيب الفرد من الثروة، فإن تقلبات أسواق الطاقة العالمية أدت إلى انخفاض تلك الثروة من عام 2015 إلى عام 2018، مما يشير إلى النسبة العالية من أصول الطاقة غير المتجددة في محفظة الثروة في قطر.

الشكل 7. نصيب الفرد من الثروة في قطر، حسب فئة الأصول (مقياس لوغاريتمي) (1995 - 2018)

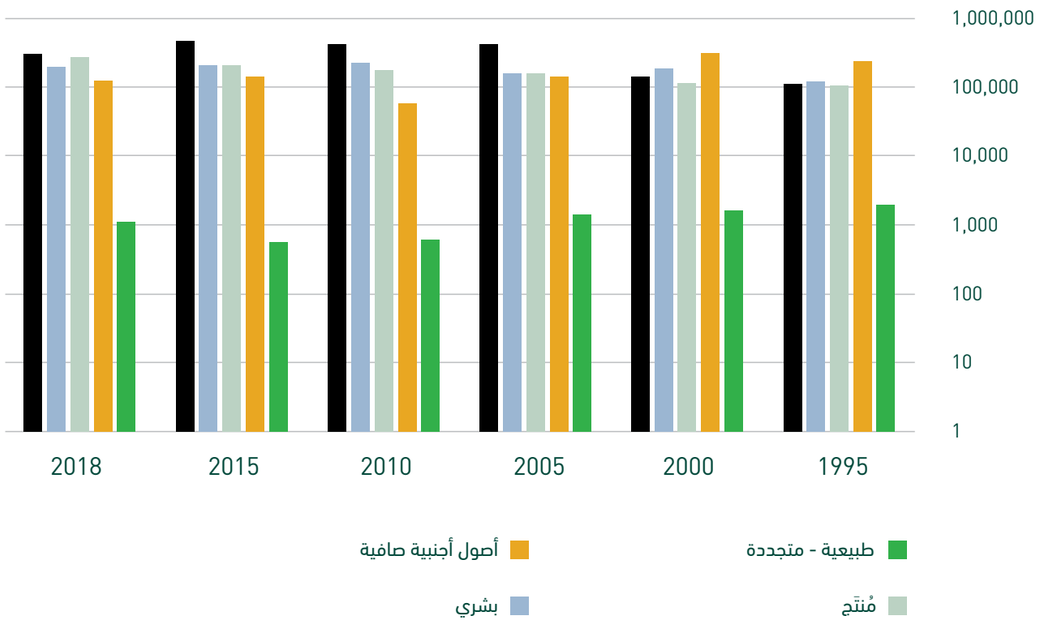

ملاحظة:
يَصِف الشكل 8 الثروة حسب فئة الأصول على مقياس لوغاريتمي. لتجنب الالتباس، اقرأه بالتزامن مع الجدول 1. يَبلُغ نصيب الفرد من رأس المال الطبيعي المتجدد 0.12% من إجمالي الثروة.

النتيجة هي أن رأس المال الطبيعي المتجدد في قطر شحيح. كثيرًا ما تُشكِّل هذه الندرة عائقًا أمام النمو خاصة في قطاعات الزراعة والسياحة والغذاء. في حالة قطر، ونظرًا لبيئتها الحارة والقاحلة، فإن هذا يعني ضمنيًا أن تعزيز الإنتاج الزراعي يجب أن يَعتمِد في المقام الأول على الأساليب التكنولوجية.

5. المقارنة المعيارية لثروة قطر

يبرز مسار ثروة قطر مع مرور الوقت مقارنة بالدول المماثلة. مع وصول نصيب الفرد من الثروة إلى 902 ألف دولار أمريكي في عام 2018، احتلت قطر المرتبة الرابعة عالميًا، بعد سويسرا (1.28 مليون دولار أمريكي)، والنرويج (1.19 مليون دولار أمريكي)، وأيسلندا (987 ألف دولار أمريكي)، وقبل لوكسمبورغ (899 ألف دولار أمريكي) والولايات المتحدة (872 ألف دولار أمريكي) والدنمارك (843 ألف دولار أمريكي). من السمات المُشتَرَكة المتعلقة بنصيب الفرد من الثروة أن تَكون العديد من تلك الاقتصادات الأكثر ثراءً من حيث نصيب الفرد في دول ذات مساحة صغيرة وعدد سكان قليل.

يقدم الجدول 2 أدناه مقارنة لإجمالي الثروة في قطر، والنرويج، وسنغافورة، ولوكسمبورغ، وكوستاريكا. لقد تم اختيار هذه الدول بسبب خصائصها الجغرافية والديموغرافية، وثرواتها من رأس المال الطبيعي، والطريقة التي تمكنت بها من إدارة وتحويل الثروات مع مرور الوقت. يَعرِض الجدول 2 مجموع القيم المالية (بملايين الدولارات الأمريكية لعام 2018) ويورد الصف الأخير عدد السكان لتسهيل مقارنة نصيب الفرد. يُقدِّم الجدول 2 أيضًا توزيعًا تفصيليًا لرأس المال الطبيعي للمقارنة بين الدول كما ورد في تقرير البنك الدولي (2021).

تمتلك قطر رصيدًا قويًا من رأس المال الطبيعي، لا سيما في الموارد الجوفية مثل النفط والغاز، مما يشكل أساسًا فريدًا لثروتها. وبينما تعتمد دول مثل سنغافورة ولوكسمبورغ بشكل أكبر على رأس المال المنتج أو البشري، تظل استراتيجية الثروة في قطر قائمة على مواردها الطبيعية الوفيرة، والتي تواصل استثمارها لتحقيق نمو مستدام. كما أن الجهود المستمرة لتنويع الاقتصاد من خلال تعزيز رأس المال البشري والمنتج، عبر الاستثمار في التعليم والبنية التحتية، تسهم في ضمان استدامة الثروة وتعزيزها للأجيال القادمة

الجدول 3. مقارنة بين الثروة في الدول

بالملايين وبالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2018	قَطَر	النرويج	سنغافورة	لوكسمبورغ	كوستاريكا
إجمالي الثروة	**2,511,130**	6,297,453	4,611,567	546,272	790,088
رأس المال المُنتَج	**758,226**	2,191,625	1,160,452	203,910	151,260
رأس المال البشري	**556,484**	2,837,506	2,619,144	296,756	601,387
رأس المال الطبيعي	**850,300**	463,481	351	4,602	69,593
الموارد الطبيعية المتجددة*	**3,111**	174,671	351	4,602	69,582
الأصول الجوفية**	**847,189**	288,809	0	0	11
صافي الأصول الأجنبية	**346,120**	804,842	831,6216	41,004	-32,153
عدد السكان (بالملايين)	**3**	5	6	1	5

* تشمل الموارد الطبيعية المتجددة: الغابات (الأخشاب ومهام النظام البيئي)، وأشجار المانغروف، ومصائد الأسماك، والمناطق المحمية، والأراضي الزراعية والمراعي. ** تشمل الأصول الجوفية: النفط والغاز الطبيعي والفحم والفِلِزّات والمعادن.

يبين الجدول 2 إجمالي الثروة والسكان حسب فئة الأصول لمجموعة من الدول المقارنة.

المَصدر: البنك الدولي (2021).

تُعدُّ قطر والنرويج وسنغافورة ولوكسمبورج من الاقتصادات الغنية ومن بين أعلى 15 دولة على مستوى العالم من حيث نصيب الفرد من الثروة. مع ذلك، فإن توزيع ثرواتهم عبر فئات الأصول يختلف بشكل كبير. يشكل رأس المال الطبيعي جزءًا كبيرًا من ثروة قطر، وهو ما يَعكِس قاعدة الموارد الغنية التي تتمتع بها الدولة والتي تم استغلالها استراتيجيًا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. على النقيض، تَعتمِد سنغافورة، التي تعاني من محدودية الموارد الطبيعية، بشكل أكبر على فئات أخرى من الأصول. طبعًا، لا يعني ذلك عدم أهمية رأس المال الطبيعي في سنغافورة: فتلوث الهواء يضر بصحة الإنسان وإنتاجية العمل هناك كما هو الحال في أي مكان آخر. بل يعني ذلك أن سنغافورة تَعتمِد بشكل كبير على المصادر الأجنبية لرأس المال الطبيعي لتوفير الغذاء والطاقة ومهام تنظيم المحيط الحيوي (مثل تنظيم المناخ، ودورة المغذيات، ودورة المياه).

كما ذكرنا سابقًا، نظرًا لأن الاستدامة لا يتم تحديدها بمستوى الثروة في وقت معين بل تعتمد بالأحرى على التغير في نصيب الفرد من الثروة بمرور الوقت، يَعرِض الشكل 9 تَطوُّر إجمالي الثروة للفرد حسب الدولة من عام 1995 إلى 2018. منذ عام 1995، ارتفع إجمالي الثروة في قطر بنسبة 754% (انظر الشكل 5) في حين ارتفاع إجمالي الثروة للفرد بوتيرة أكثر اعتدالًا. يرجع ذلك إلى النمو السكاني الكبير في قطر من حوالي نصف مليون في عام 1995 إلى حوالي 2.8 مليون في عام 2018.

الشكل 8. إجمالي نصيب الفرد من الثروة، دول مختارة (1995 - 2018)

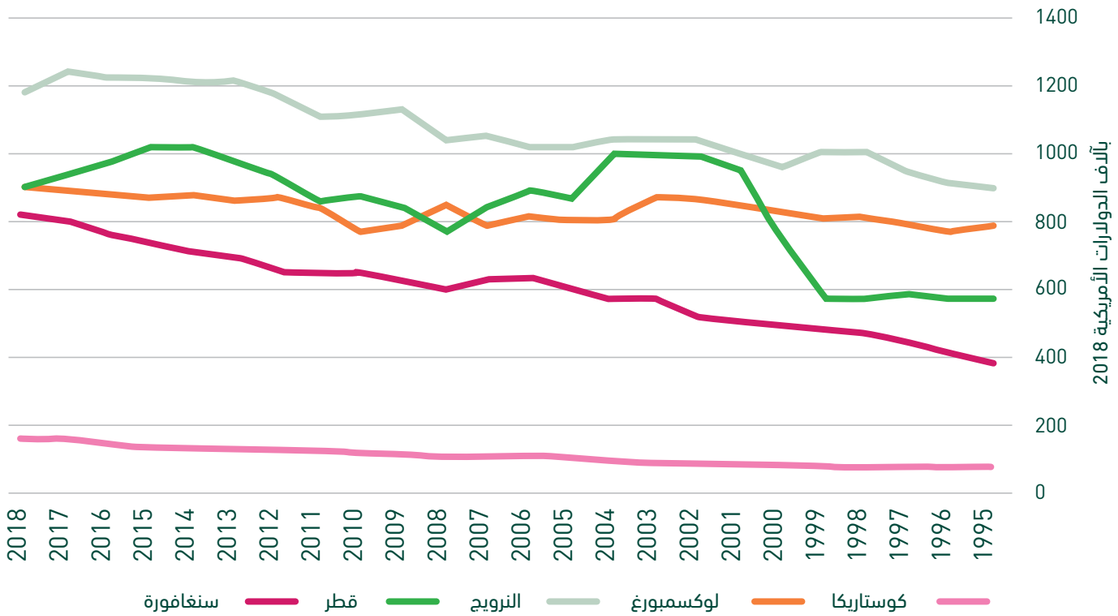

إجمالي نصيب الفرد من الثروة، دول مختارة، 1995 - 2018. القيم الواردة بآلاف الدولارات الأمريكية في 2018.

المَصدر: البنك الدولي (2021).

يُوضِّح الجدول 2 والشكل 9 أن تكوين الثروة الإجمالية ونموها يختلفان عبر الدول ويتغيران بمرور الوقت. لتوضيح ذلك بمزيد من التفصيل، تَعرِض الأشكال من 10 إلى 13 الاتجاهات في كل فئة من الأصول حسب الدولة من عام 1995 إلى 2018. يبدأ الشكل 10 بنصيب الفرد من رأس المال المُنتَج، والذي نما في قطر بمعدل 2.5 مرة تقريبًا خلال فترة التقييمولكنه يظل أقل من نظيره في لوكسمبورغ والنرويج. كما يكشف الشكل 11 عن الدور غير المتكافئ الذي يلعبه رأس المال الطبيعي في قياس الثروة في قطر.

نمو رأس المال الطبيعي للفرد في قطر ملحوظ، حتى عند مقارنته بدول مثل النرويج.. مع ذلك، هناك بعض القضايا يجب أخذها في الاعتبار. أولًا، تعتمد الثروة الطبيعية في قطر بشكل كبير على أسعار الطاقة العالمية، ، وهي أمر شائع في للدول الغنية بالموارد التي تتمتع بثروات رأس مال طبيعية متجددة منخفضة. هذا يعني أن إحصاءات الثروة من المرجح أن تَكون متقلبة بسبب تأثير تغير الأسعاربالإضافة إلى الحصة النسبية لرأس المال غير المتجدد في إجمالي الثروة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم التقييمات الدولية، مثل تقرير الثروة المتغيرة للأمم، متوسطات إقليمية لحساب عائدات الموارد للوقود الأحفوري والتي قد لا تأخذ في الاعتبار بالكامل تكاليف الإنتاج والأسعار التي تحددها قطر. لقد فعلى سبيل المثال، في حين تأكيد تقديرات عالمية على أهمية النفط، فإن البيانات المحلية تسلط الضوء على الدور الهام الذي يلعبه الغاز في ثروة قطر. مع ذلك، فإن هذه الاختلافات لا تغير النقطة المركزية وهي: مازالت احتياطات قطر من النفط والغاز مجتمعة تمثل حجر الزاوية في ثروتها الطبيعية وأحد الأصول الرئيسية لمُستقبَلها.

يُوضِّح الشكل 13 تطور نصيب الفرد من صافي الأصول الأجنبية في كل دولة. المقارنة المهمة هنا هي تلك التي بين قطر والنرويج. يتمتع صندوق الثروة السيادية النرويجي بتاريخ طويل في اتباع قاعدة هارتويك كاستراتيجية للاستثمار، بحيث يعيد استثمار عائدات الوقود الأحفوري في أشكال بديلة من رأس المال. يقوم صندوق الثروة السيادية النرويجي بالاستثمار إلى حد كبير على المستوى الدولي، وليس المحلي، بهدف تنويع محفظته. لم تَظهَر كوستاريكا في البيانات لأن صافي قيمة أصولها الأجنبية سالبة (أي أنها دولة صافية المديونية).

الشكل 9. نصيب الفرد من رأس المال المُنتَج، دول مختارة (1995 - 2018)

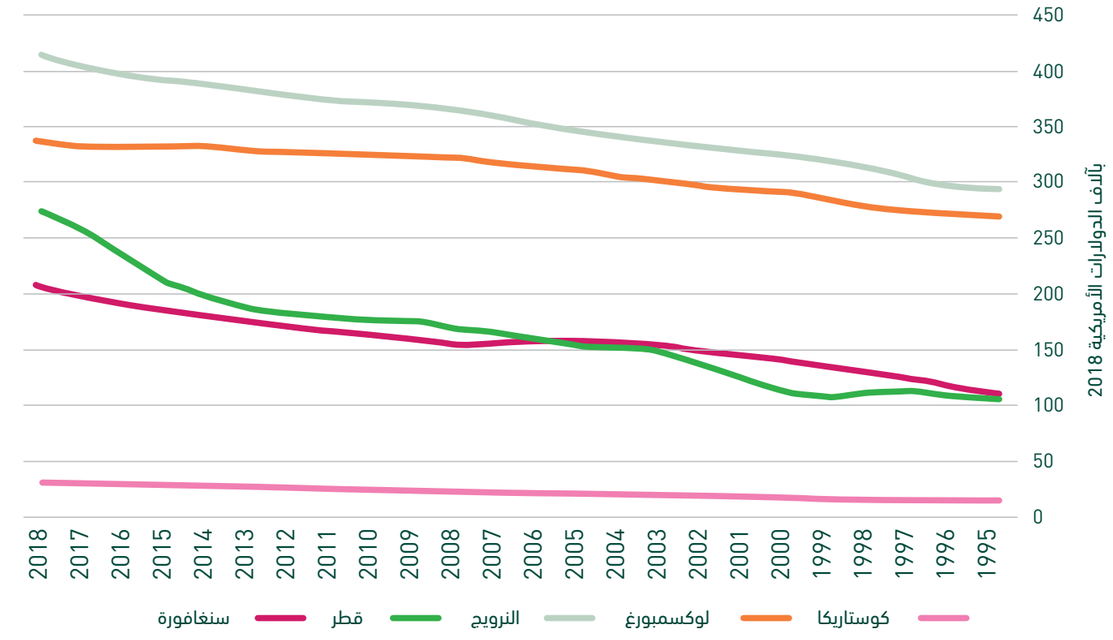

نصيب الفرد من رأس المال المُنتج، دول مختارة، 1995 - 2018. القيم الواردة بآلاف الدولارات الأمريكية في 2018.

المَصدر: البنك الدولي (2021).

الشكل 10. نصيب الفرد من رأس المال الطبيعي، دول مختارة (1995 - 2018)

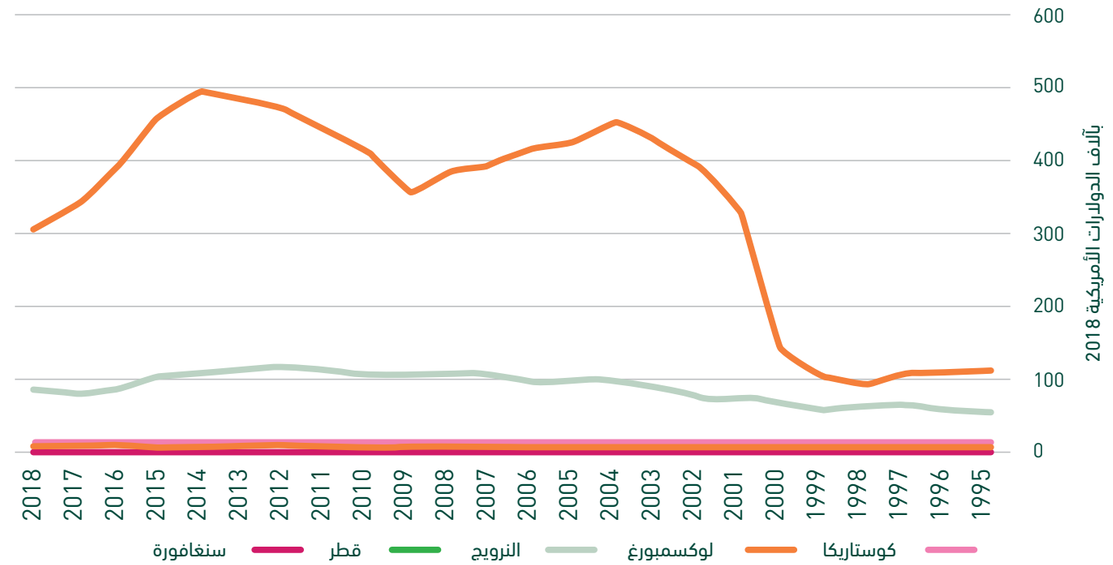

نصيب الفرد من رأس المال الطبيعي، دول مختارة، 1995 - 2018. القيم الواردة هنا بآلاف الدولارات الأمريكية في 2018.

المَصدر: البنك الدولي (2021).

الشكل 11. نصيب الفرد من رأس المال البشري، دول مختارة (1995 - 2018)

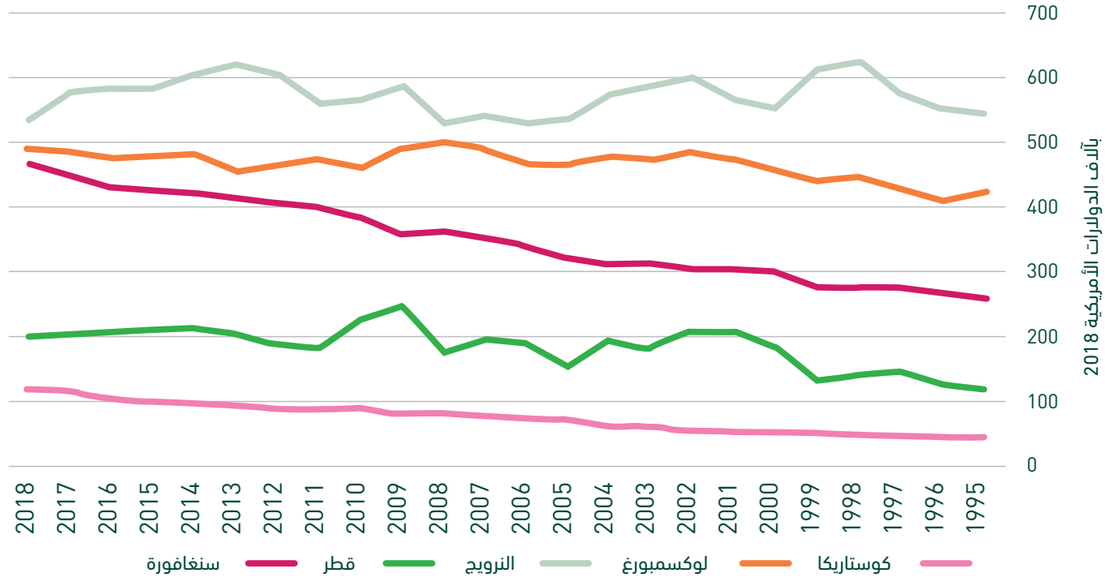

نصيب الفرد من رأس المال البشري، دول مختارة، 1995 - 2018. القيم الواردة هنا بآلاف الدولارات الأمريكية في 2018.

المَصدر: البنك الدولي (2021).

الشكل 12. نصيب الفرد من صافي الأصول الأجنبية، دول مختارة (1995 - 2018)

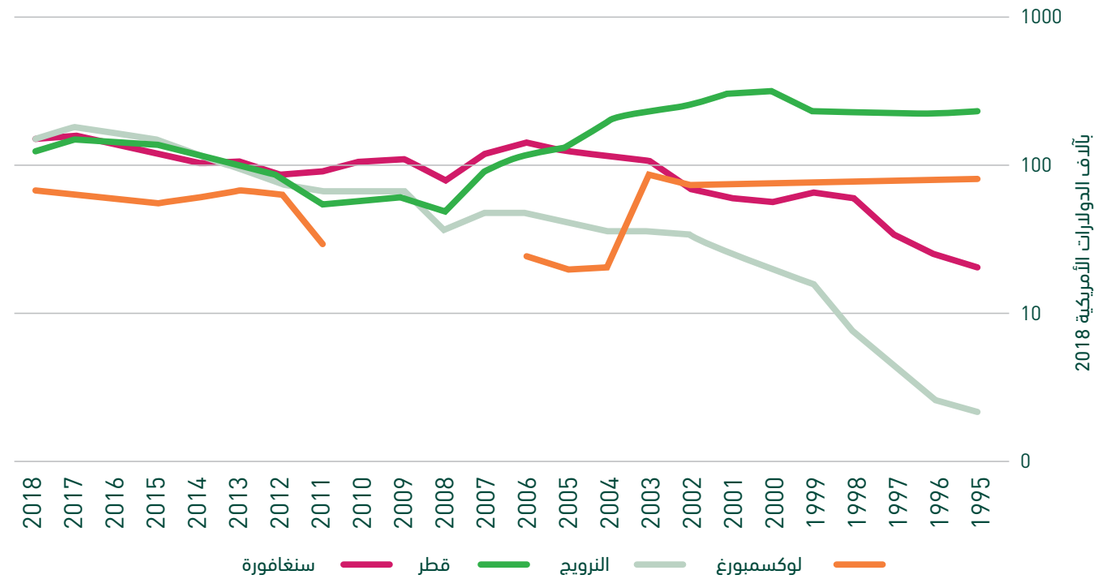

نصيب الفرد من صافي الأصول الأجنبية، دول مختارة، 1995 - 2018. القيم الواردة هنا بآلاف الدولارات الأمريكية في 2018.

المَصدر: البنك الدولي (2021). تُعرَض البيانات بمقياس لوغاريتمي لتيسير القراءة.

6. النتائج

تُحدِّد رؤية قطر الوطنية 2030 رؤية واستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في قطر. تؤكد الرؤية على أهمية النمو الاقتصادي، وقوة النسيج الاجتماعي، والاستدامة البيئية، والسعي لتحقيق الصحة والرفاهية للجميع. هذه طموحات كبيرة، خاصة بالنظر إلى الظروف الفريدة التي تمر بها قطر كدولة صغيرة لديها احتياطيات كبيرة من الوقود الأحفوري على مستوى العالم ولكن رأسمالها الطبيعي المحلي محدود للغاية.

يُقدِّم هذا التقرير نموذجًا اقتصاديًا يُمكِنه أن يدعم بشكلٍ كاملٍ تحقيق الرؤية الوطنية 2030، وسيظل ذا صلة مع تطلع قطر إلى عام 2050 وما بعده. إن ثروة قطر الفريدة تطرح الفرص والتحديات على حدٍ سواء. فعلى المدى القصير، هناك فرصة عظيمة لتوليد ثروة متجددة من احتياطيات الغاز في قطر إذا تم إعادة استثمار عائدات الموارد بشكل مناسب في استثمارات مستقبلية تدعم الطاقة المتجددة، والتقنيات الجديدة، والحفاظ على التنوع البيولوجي في داخل الدولة وخارجها. إن تحويل ثروة الوقود الأحفوري غير المتجددة إلى رأس مال طبيعي متجدد وصافي أصول أجنبية يُمكِن أن يضمن مستقبلًا مزدهرًا لقطر.

تستلزم اقتصاديات الثروة الشاملة مجموعة من الاعتبارات المهمة لصناع السياسات. أولًا، تتطلب الاستدامة التركيز على التغيرات في الثروة وليس الدخل. يَجِب تعريف هذه الثروة على نطاق واسع لتشمل رأس المال الطبيعي والبشري والمادي. في العقود المقبلة، من المُرجَّح أن يضاف رأس المال الاجتماعي إلى قائمة التدابير الضرورية لتوجيه الاقتصاد قُدُمًا. أما الاعتبار الثاني ذو الصلة هو ضرورة تطوير الإحصاءات الاقتصادية باستمرار لضمان تلبيتها لاحتياجات صناع السياسات وقطاع الأعمال والعامة. فمِن دُون البيانات المُناسِبة، يستحيل تحديد ما إذا كان النمو مستدامًا أو ما إذا كان مجرد "مداهمة للمخزن الاقتصادي".

يُوفِّر إطار الثروة الشاملة طريقًا للمضي قُدمًا في إدارة ثروات قطر. هناك العديد من الخطوات العملية قصيرة وطويلة الأجل التي يُمكِن اتخاذها لوضع قطر على طريق التنمية المستدامة:

01	دَمْج الثروة في جميع عمليات صُنْع القرارات الاستراتيجية. فلابد أن يُشكِّل رأس المال الطبيعي ونوعية الهواء والصحة البشرية اعتبارات مهمة، ليس فقط في السياسة البيئية أو الصحية فحسب بل وأيضًا في تخطيط البنية التحتية وتطوير الإسكان والتعليم. ذلك لأن قيمة أي أصل - ولتَنْقُل مشروع تطوير إسكان جديد - تعتمد على مدى تَوفُّر الأصول التكميلية التي تدعمه. إن المنازل القريبة من المدارس الجيدة، وارتفاع جودة الهواء، ووسائل النقل السريعة لها قيمة أكبر وتؤدي إلى تكوين قوى عاملة أكثر صحة وإنتاجية. إن البنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ ودرجات الحرارة القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر يُمكِن فعليًا الاعتماد عليها بشكل أكبر، مما يَضمَن أن تُدر الاستثمارات عائدات على المدى البعيد. تكمن قوة نهج الثروة لتحقيق الاستدامة في شموليته: فالاستفادة من التعزيز المُتبادَل لرأس المال الطبيعي والبشري والمادي هو المفتاح لتحقيق رؤية قطر 2023.
02	إن تطوير حسابات الثروة المحلية، وفقًا للمبادئ التوجيهية لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية التابع للأمم المتحدة بشأن رأس المال الطبيعي، أمرٌ بالغ الأهمية لرصد التغيرات في الثروة مع مرور الوقت. استُمِدَّت البيانات المُقدَّمة في هذا التقرير من الدراسات العالمية (البنك الدولي 2021، أغاروالا 2020) ولكن يُمكِن تحسينها بشكل كبير بالبيانات المحلية الدقيقة والمتواترة. على الرغم من القيادة العالمية التي يقوم بها فريق الثروة المتغيرة للأمم التابع للبنك الدولي، فإن مكتب الإحصاء الوطني في قطر لديه إمكانات أكبر بكثير لتقديم تحليلات دقيقة ومخصصة عن الثروة في الدولة. إذا تم جَمْع هذه البيانات ونَشْرها بانتظام كمجموعة من حسابات الثروة، سيكون لدى صناع سياسات وضوح أكثر عن مسار استدامة التنمية في قطر، وبيانات أفضل على لصياغة القرارات الاستثمارية، ومؤشرًا اقتصاديًا سليمًا عن مستوى التقدم.
03	إن وضع استراتيجية تضمن توازن الاستثمارات في رأس المال البشري والطبيعي المتجدد ورأس المال المُنتَج في مقابل انخفاض موارد رأس المال الطبيعي غير المتجدد ستضمن تحقيق التنمية المستدامة. من المهم اتباع قاعدة هارتويك لإعادة استثمار عائدات الموارد: قد تكون قطر "آخر من يتبقى" في سوق الوقود الأحفوري العالمي، ولكن استراتيجية التنويع السليمة من شأنها أن تضمن أن يصمد نصيب الفرد من الثروة في قطر أمام التحول نحو اقتصاد عالمي صافي انبعاثاته صفري. يستلزم هذا الأمر إعادة استثمار عائدات الموارد الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري في أشكال بديلة من الثروة، بما في ذلك رأس المال البشري والطبيعي المتجدد والمُنتَج. لا يُشترط أن تقتصر هذه الاستثمارات على حدود قطر، ومن المحتمل بالفعل أن يتم تحقيق عوائد أعلى (من حيث المنفعة البيئية لكل دولار يتم إنفاقه) من خلال الاستثمار في رأس المال الطبيعي على المستوى الدولي أكثر من المحلي.
04	المُشارَكة بفاعلية في السعي لتحقيق الاستدامة العالمية والحفاظ على رأس المال الطبيعي .نظرًا للترابط الوثيق بين النظم البيئية، تدرك قطر أهمية دعم المبادرات الدولية التي تحمي النظم البيئية الحرجة ومناطق إنتاج الغذاء ومواطن التنوع البيولوجي. فمن خلال التعاون الاستراتيجي والجهود الوطنية في مجال الاستدامة، تلتزم قطر بالمساهمة في تعزيز القدرة البيئية العالمية وتحقيق التوازن البيئي على المدى الطويل .

المَراجع

أجاروالا، إم، سينامون ناير، واي، كوردونير سيجر، إم سي، كويل، دي، فيليسي، إم، جودير، بي، ليم، آر، لو، إس، مانلي، إيه، ودوين، جيه. , & زينغيليس، د. (2020). البناء للأمام: الاستثمار في التعافي المرن. تقرير اقتصاد الثروة إلى ليتر وان. الناشر: معهد بينيت للسياسة العامة، جامعة كامبريدج.

أغاروالا، إم. وزنغيليس، د. (2020). حسابات رأس المال الطبيعي لسياسة الاقتصاد الكلي. نيويورك، نيويورك: اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

أرو كيه .جيه.، داسجوبتا بي.، جولدر إل.إتش.، وآخرون. (2012). الاستدامة وقياس الثروة. اقتصاديات البيئة والتنمية 353-317 :17.

بينر، أ.، سميث، جي.، باتيمان، آي.، داي، ب.، أجاروالا، إم.، وهاروود، أ. (2017). تقييم المساهمة الاجتماعية والبيئية للغابات والأشجار في إنجلترا واسكتلندا وويلز. تقرير أبحاث لجنة الغابات. لجنة الغابات، ادنبره. الأول إلى الرابع + 1-112 ص. /FCRP027/FC-GB(JW)/WWW. FEB17.

برونتلاند، جي إتش (1987). لجنة مستقبلنا المشترك للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية.

بيرت، جيه إيه، سميث، إي جي، وارين، سي، ودوبونت، جيه، (2016). تقييم المجتمعات المرجانية في قَطَر في سياق إقليمي. مار بولوت بول 473e479 ،105.

بيرت، جيه. أ.، بن حمادو، آر.، عبد المعطي، إم. أ.، فانينغ، إل.، كيتيبي، إس.، الجمالي، إف.، رينج، بي.، سحور، إس.، ووارن، سي. إس. (2017).

كونكي، إيه. تي.، بيرتشيس، سي.، ريتشر، آر.، وياماغوتشي، إن. (2022). التنوع البيولوجي الأرضي في البيئات القاحلة: أحد المكونات العالمية للقدرة على مواجهة الأزمات المناخية. في قَطَر المستدامة: وجهات نظر اجتماعية وسياسية وبيئية (ص 256-229). سنغافورة: سبرينغر نيتشر سنغافورة.

داسغوبتا، بي. (2021). اقتصاديات التنوع البيولوجي: مراجعة داسغوبتا. وزارة الخزانة.

ديفيس، إس. جي.، وكالديرا، كيه. (2010). المحاسبة القائمة على الاستهلاك لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم، 5692-5687 ،(12)107.

ديفيس، إس. جي.، بيترز، جي. بي.، وكالديرا، كيه. (2011). سلسلة التوريد لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم، 18559-18554 ،(45)108.

صندوق النقد الدولي (2022). قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي داتا مابر، أكتوبر/تشرين الأول 2022. متاح على: https://www.imf.org/en/Countries/QAT#countrydata

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2006). المبادئ التوجيهية لعام 2006 للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، هاياما، كاناجاوا، اليابان.

هاميلتون، كيه.، وكليمنز، إم. (1999). معدلات التوفير الحقيقي في الدول النامية. مراجعة البنك الدولي الاقتصادية،356-333 ،(2)13 .

هارتويك جيه. (1977) العدالة بين الأجيال واستثمار الإيجارات من الموارد المستنفدة. مراجعة أميريكان إيكونوميكس ريفيو 974-972 :67.

هارتويك جيه إم (1978) عوائد الاستثمار من استنفاذ مخزونات الموارد المتجددة والإنصاف بين الأجيال. إيكون ليت 1: doi: 88-85. 10.1016/0165-1765(78)90102-7

كارنا إس، باير بي، أثناسيو تي، كيمب بنديكت إي (2009). إطار حقوق تنمية غازات الدفيئة. كليم ديف 1: doi: 10.3763/ 165-147. cdev.2009.0010

لانج جي إم، وودون كيو، كاري كيه (2018). الثروة المتغيرة للأمم 2018: بناء مستقبل مستدام. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

لينتون، تي. إم. ((2013. نقاط التحول البيئية. المراجعة السنوية للبيئة والموارد، 29-1 ،38.

ماركيز أ.، رودريغز ج.، لينزن إم.، ودومينغوس، تي. (2012). المسؤولية البيئية على أساس الدخل. إيكول إيكون 84: 57-65.

ماناجي إس، وكومار، بي. (2018). تقرير الثروة الشاملة 2018: قياس التقدم نحو الاستدامة. روتليدج، لندن، المملكة المتحدة.

تقييم النظام البيئي للألفية(2005) النظم البيئية ورفاهية الإنسان: التجميع. أيلاند بريس، واشنطن دي سي. تحليلات موديز (2023). المؤشرات الاقتصادية لتحليلات موديز: قَطَر. https://www.econo-my.com/qatar/indicators

نوردهاوس دبليو دي، وتوبين، جيه (1972). هل عفا الزمن على النمو؟ في: البحوث الاقتصادية: الماضي والتوقعات. إن بي إي أر ، ص 80-1

بيترز، ج. بي.، مارلاند، جي.، هيرتويتش، إ. جي.، سايكو، إل.، راوتيانين، أ.، وكاوبي، بي. إي. (2009). التجارة والنقل والمصارف تزيد من مسؤولية الدول عن ثاني أكسيد الكربون: مقال افتتاحي. التغير المناخي، 388-379 ،97.

بيترز، جي. بي.، مينكس، جي. سي.، ويبر، سي. إل.، وإيدنهوفر، أو. (2011). النمو في عمليات نقل الانبعاثات عبرالتجارة الدولية من عام 1990 إلى عام2008 . وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم، ،(21)108 8908-8903.

بولاسكي، إس، برواينت، بي، هوثورن، بي، جونسون، جيه، كيلر، بي، وبينينجتون، دي (2015). الثروة الشاملة كمقياس للتنمية المستدامة، المراجعة السنوية للبيئة والموارد 466-445 ،(1)40.

جهاز التخطيط والإحصاء (أ2023). جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قَطَر. متاح على: https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/Statistics-Site/Pages/KeyIndicators.aspx

راوباتش إم آر، ديفيس إس جيه، بيترز جي بي، وآخرون. (2014). تقاسم حصة من انبعاثات الكربون التراكمية. نات كليم تشانغ 4.

الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية 2012. نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية 2012 التابع للأمم المتحدة: الإطار المركزي. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. نيويورك، نيويورك.

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للنظم البيئية 2021. نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للنظم البيئية التابع له 2021 :حسابات النظام البيئي. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. نيويورك، نيويورك.

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية - المياه (2012). نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية التابع للأمم المتحدة :2012 حسابات النظام البيئي. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. نيويورك، نيويورك.

دولة قَطَر (2020). استراتيجية قَطَر الوطنية للأمن الغذائي – 2018 2023. إدارة الأمن الغذائي. متاح من: https://www.mme.gov.qa/pdocs/cview?siteID=2&docID=19772&year=2020

نظام الحسابات القومية (2008). نظام الحسابات القومية2008 . الأمم المتحدة، نيويورك.

ستينينغر كيه.، لينينغر سي.، دروج، إس، وآخرون. (2014). العدالة وفعالية التكلفة للنهج القائم على الاستهلاك مقابل النهج القائم على الإنتاج في حالة السياسات المناخية الأحادية الجانب. غلوب إنفيرون تشانغ .87-75 :24

ستاينبرجر كيه دبليو، لينينغر سي، ماير إل إتش، وآخرون. (2016). المحاسبة المتعددة للكربون لدعم السياسات المناخية العادلة والفعالة. نات كليم تشانغ 41-35 :6.

ستيغليتز، جي إي، سين، أ. & فيتوسي، جي بي (2010). قياس حياتنا بشكل خاطئ: لما لا يكون الناتج المحلي الإجمالي منطقيًا. ذا نيو بريس.

البنك الدولي. (2021). الثروة المتغيرة للأمم2021 : إدارة الأصول للمستقبل. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي.

البنك الدولي(2022) . مؤشرات التنمية العالمية. متاح على: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

المنتدى الاقتصادي العالمي (2023). تقرير المخاطر العالمية 2023. الطبعة الثامنة عشرة. المنتدى الاقتصادي العالمي. جنيف.

إرثنا
earthna
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation